الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية **المرجع : ...../2021**

فرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه
دراسة حالة الجزائر 2011_2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعــداد الطلبة:
- مكرود راوية
- زعوان رفيقة

إشراف:
لمزاودة رياض

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
لمزاودة رياض	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

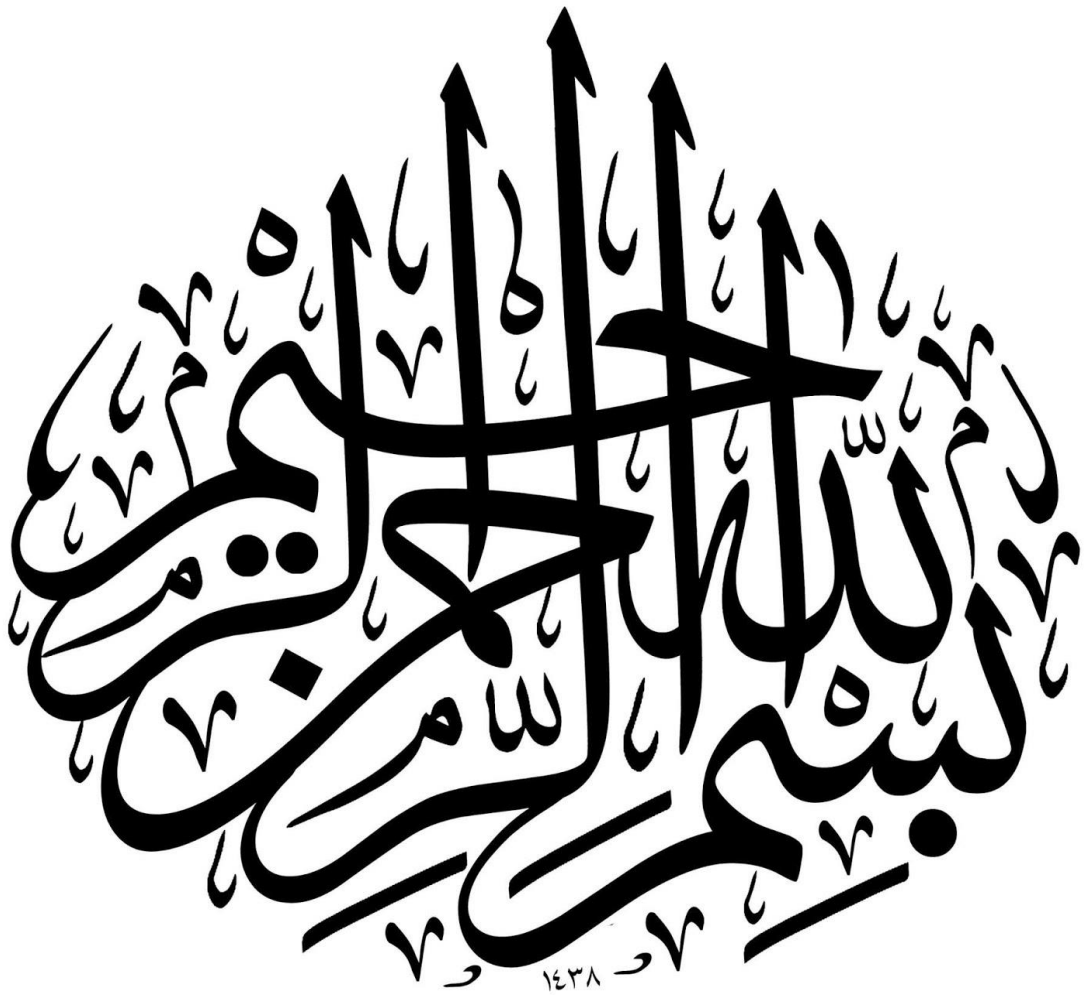
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿إذ تأذن ربكم لئن شكرتم لازيدنكم﴾ سورة إبراهيم 07.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسد إليكم معروف فكافئوه، فإن لم تستطيعو فادعو له﴾

واقتداءً بهذا الحديث نوجه شكرنا إلى الأستاذ المشرف "رياض لمزاودة" الذي ساعدنا على إنجاز هذا البحث

كما لا بفوتنا أن نقدم شكرنا إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

كما لا ننسى أيضا من ساندنا ومدّ لنا يد المساعدة وساهم معنا فيما واجهنا من صعوبات

والحمد لله ... الحمد لله من قبل ومن بعد

"

إهـــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى رمز الأمل.. أعز ما أملك في هذا الوجود...

أمي بارك الله في عمرها ورعاها لمن تحب..

إلى الذي رباني حتى بلغت إلى هذا المستوى ...أبي حفظه الله...

إلى أخوتي وأخواتي أطال اله عمرهم ورعاهم..

إلى كتاكيت العائلة "لجين، تقوى، آدم، سيدة، جواد

إلى أستاذي المشرف "رياض لمزاودة" على ما قضي به من التوجيه

وما علمني من فيض إنسانيته وخلقه الرفيع ومستواه الراقي

إلى زميلتي الدراسة "رفيقة"

إلى صديقاتي الغاليات "ابتسام، ليندة، مريم، أسماء"

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيب

راويـة

إهـــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى التي طالما شق لي دعاؤها الصعاب تلوي الصعاب وقادتني إلى الفوز في مراحل الحياة

"أمي حفظها الله"

إلى من أعطى حتى أفاض كأس العطاء.. أعز إنسان في الوجود

"أبي العزيز"

إلى إخوتي "بلال، محمد، مراد، صلاح الدين، ليندة"

إلى أختي التي سهرت على مساعدتي على إتمام هذا العمل والتي كان لها الفضل الأكبر

في إنجاحه "حسيبة"

إلى صديقاتي: ابتسام، سماح، أسماء، مريم، ليندة

إلى زوجي "أمين" وكل عائلته

إلى صديقتي في الدراسة "راوية"

إلى كل من ساعدني من قريب ومن بعيد في مشواري الدراسي.

رفيقة

ملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر، واقتراح العوامل المساعدة على تعزيز الشمول في ظل التطورات المالية والمصرفية التي يشهدها القطاع المالي في الجزائر، ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين معدل الوصول الى الخدمات المالية.

خلصت هذه الدراسة إلى وجود ضعف في مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة ببعض دول الجوار، مما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط، الأمر الذي يلتزم ضرورة إتباع استراتيجيات قادرة على رفع مستوياته.

الكلمات المفتاحية: الخدمات المالية، الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، الاستبعاد المالي، الشمول المال في الجزائر.

Abstract :

This study aims to investigate the importance of financial inclusion and its actuality in Algeria, as well as the most important elements that contribute to its enhancement and improvement. in light of Algeria's financial sector's banking reform

The results of this study show that Algeria has a lower level of financial inclusion than its neighbors. As a result, a new approach based on the use of financial technology to improve access to financial services is required.

Key words:

Financial services, financial inclusion, financial technology, financial exclusion, financial inclusion in Algeria.

فهرس

قائمة المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الشكر	.I
إهداء	.II
ملخص الدراسة	.III
قائمة المحتويات	.IV
قائمة الأشكال	.V
قائمة الجداول	.VI
قائمة الاختصارات والرموز	.VII
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للشمول المالي	
تمهيد	06
المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي	07
المطلب الأول: مفهوم الإقصاء المالي	07
المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي ونشأته	09
المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي وأهدافه	11
المطلب الرابع: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه	12
المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي	19
المطلب الأول: ركائز تعزيز الشمول المالي	19
المطلب الثاني: سياسات توسيع الشمول المالي	21
المطلب الثالث: التحديات التي تعيق توسيع الشمول المالي	23
خاتمة الفصل	25
الفصل الثاني: التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي	
تمهيد	27
المبحث الأول: مدخل إلى التكنولوجيا المالية	28
المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية	28

المطلب الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها	30
المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية	32
المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تسريع الشمول المالي	33
المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية	33
المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية	36
المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي	37
خاتمة الفصل	39
الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه	
تمهيد	44
المبحث الأول: الشمول المالي في العالم العربي	45
المطلب الأول: واقع الشمول في العالم	45
المطلب الثاني: تطور الشمول المالي في العالم العربي	48
المطلب الثالث: أسباب و معيقات تطور الشمول المالي في دول العربية	56
المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه	58
المطلب الأول: تطور الشمول المالي في الجزائر	58
المطلب الثاني: معيقات وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر	64
المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	67
المطلب الأول: التكنولوجيا المالية و الخدمات الرقمية في الجزائر	67
المطلب الثاني: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الفلاحية لميلة	73
خاتمة الفصل	85
خاتمة	87
قائمة مصادر ومراجع	-
قائمة ملاحق	-

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أبعاد الشمول المالي حسب كل من البنك الدولي والتحالف للشمول المالي ومؤشرات قياسية	17
02	نسبة البالغين الذين قاموا بتعاملات رقمية بمختلف الدول العربية لسنة 2017	38
03	قيمة المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول خلال السنوات 2009-2013-2017	39
04	النسبة المئوية لبالغين (15 سنة فما فوق) الذين يملكون حسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية حسب النطاق الجغرافي	46
05	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في البنوك والمؤسسات المالية الرسمية خلال السنوات 2011-2014-2017	48
06	نسبة البالغين (فوق 15 سنة) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية خلال السنوات 2011 -2014- 2017	50
07	نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين في الدول العربية خلال السنوات 2011-2014-2017	52
08	نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية خلال لسنوات 2011-2014-2017	53
09	نسبة الأفراد الذين لا يملكون حسابات في البنوك حسب الأسباب في الدول العربية خلال سنة 2017	55
10	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين (أكبر من 15 سنة) في الجزائر	58
11	نسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية للسنوات 2011-2014-2017	59
12	الادخار من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة) للسنوات 2011-2014-2017	59
13	مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات 2011-2014-2017-2018-2019	60
14	مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 بالغ في الجزائر (2011-2014-2017-2018-2019)	60
15	المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ في الجزائر (2015-2019)	61
16	مقارنة لبعض المؤشرات الشمول المالي في الجزائر وبعض البلدان المجاورة لسنة 2017	61
17	مقارنة بين الجزائر وبعض البلدان باستخدام مؤشر الصراف الآلي خلال السنوات 2017 – 2018 – 2019	62
18	مقارنة بين الجزائر وبعض البلدان وفقا لمؤشر الفروع لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات	64

	2019 – 2018 – 2017	
19	تطور عمليات السحب والدفع الإلكترونيين الخاصة بالمصارف (ماعدا بريد الجزائر) في الجزائر للفترة 2016 – 2019	67
20	تطور عمليات الدفع عبر الانترنت (ما عدا بريد الجزائر) لمختلف القطاعات في الجزائر خلال السنوات 2016 – 2017 – 2018 – 2019	68
21	نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلى حسابات مصرفية خلال سنة 2017	69
22	نسبة استخدام المدفوعات الرقمية خلال سنة 2014 – 2017	70
23	الاقتراض بواسطة بطاقة الائتمان فوق 15 سنة	71
24	استخدام دفع فواتير الخدمات العامة (2017)	72
25	وكالات بنك التنمية الريفية والفلاحية لوكالة ميلة	74
26	عدد البطاقات المطلوبة سنة 2016 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	78
27	عدد البطاقات المطلوبة لسنة 2017 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	79
28	عدد البطاقات المطلوبة لسنة 2018 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	79
29	عدد البطاقات المطلوبة لسنة 2019/2018 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	80
30	عدد البطاقات المتداولة لسنة 2019/2018لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	80
31	عدد البطاقات المطلوبة لسنة 2019 /2020 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	82
32	عدد البطاقات المتدولة لسنة 2019 /2020 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	83

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الأبعاد الرئيسية للشمول المالي	13
02	ركائز تعزيز الشمول المالي	19
03	سياسات تعزيز الشمول المالي	22
04	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	28
05	خدمات التكنولوجيا المالية	33
06	قطاعات التكنولوجيا المالية	36
07	حسابات الأموال المدفوعة في مناطق إفريقيا (لكل 1000 بالغ) سنوات 2013 – 2017	40
08	نسبة البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يملكون حساب مصرفي في العالم سنة 2017	45
09	نسبة الذين لا يزالون بدون حسابات مصرفية في العالم سنة 2017	46
10	نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ويملكون حساب في مؤسسة مالية رسمية في مختلف مناطق العالم لسنة 2017	47
11	نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية للدول العربية خلال السنوات (2011 – 2014 – 2017)	51
12	مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق)	52
13	نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (145 سنة فما فوق) في الدول العربية خلال السنوات 2011 – 2014 – 2017	54
14	مقارنة بين الجزائر وبعض الدول باستخدام ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	63
15	نسبة استخدام الهاتف المحمول عبر الانترنت للوصول إلى حساب مصرفي	69
16	نسبة استخدام المدفوعات الرقمية خلال 2014 – 2017	70
17	نسبة استخدام بطاقة الائتمان (فوق 15 سنة)	71
18	نسبة استخدام دفع الفواتير للخدمات العامة 2017	72

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	البطاقات المطلوبة سنة 2016 لبنك الفلاحة و التنمية لولاية ميلة	78
02	البطاقات المطلوبة سنة 2017	79
03	البطاقات المطلوبة سنة 2018	79
04	البطاقات المطلوبة سنة 2019	80
05	البطاقات المتداولة سنة 2019	80
06	البطاقات المطلوبة سنة 2020	82
07	البطاقات المتداولة سنة 2020	83

قائمة الاختصارات و الرموز:

financial inclusion alliance	تحالف الشمول المالي	**AFI**
Financial Technology	التكنولوجيا المالية	**Fintech**
Automatuqe teller machine	الصرافات الآلية	**ATMS**
CARTES BANCAIRES POUR LE PAIEMENT	بطاقات الدفع البنكية	**CIB**
carte Bonaire pour le retrait	بطاقات السحب	**CRB**
Roseau monetaria INTERBANCAIRE	الشبكة النقدية ما بين البنوك	**RMI**
banque de l'agriculture et du développement rural	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**BADR**

مقدمة العامة

المقدمة

تزايد الاهتمام العالمي بنشر وتعميم الخدمات المالية على كافة فئات المجتمع بما فيها فئة محدودي الدخل والمحرومين، بالتركيز على خفض كلفة الخدمات إلى مستويات تجعل الحصول عليها يسيرا وفي متناول الجميع.

طبعا هناك مستويات مختلفة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال الخدمات المالية، حيث نسبة البالغين الذين يملكون حسابا مصرفيا لدى مؤسسات مالية رسمية في الدول المتقدمة يزيد عن الضعف بالنسبة للدول النامية.

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة، لاسيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، والتي فرضت على المؤسسات المالية الدولية زيادة الاهتمام به ورسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي، وقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم المالية، بالإضافة الى تسهيل وتسريع الخدمات المالية والمصرفية، ظهرت التكنولوجيا المالية والتي تعتبر من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي، حيث شهدت انتشارا وتطورا كبيرا في مختلف دول العالم، اذ عملت على تقديم مجموعة من الخدمات وهذا عن طريق تبنيها مجموعة واسعة من التقنيات الحديثة.

وفي ظل هذا التطور التكنولوجي والانتشار السريع للتكنولوجيا المالية، شهد الاستثمار في شركاتها تطورا مستمرا في الدول العربية، حيث تسعى معظمها إلى تحسين بيئة أعمالها، وسعيها نحو زيادة الشمول المالي ووصولها إلى كافة شرائح المجتمع، بما فيها التي تعاني من الإقصاء المالي وتراكم العراقيل والصعوبات التي تحد من فرص وصولها لمختلف وسائل التمويل.

فيما يخص الجزائر يحاول بنك الجزائر تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي، وهذا من خلال اعتماد مجموعة من الآليات لتجاوز المعوقات والتحديات التي تؤدي إلى عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

أولا: إشكالية الدراسة:

يسعى هذه الدراسة الى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الشمول المالي؟ وما هي مؤشرات قياسه؟
2. فيما تتمثل التكنولوجيا المالية ، وما هو دورها في تعزيز الشمول المالي؟
3. ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟
4. الى اي مدى ساهم تطبيق التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية ؟

ثانيا: الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعزيز الشمول المالي يعمل على التقليل من الاقصاء المالي ووصول الخدمات المالية للأفراد.

الفرضية الثانية: التكنولوجيا المالية لها دور في تعزيز الشمول المالي من خلال تخفيض تكلفة الخدمات المالية و سرعة الوصول اليها.

الفرضية الثالثة: اعتماد البنوك الجزائرية على الطريقة التقليدية في الوصول للخدمات المالية أدى الى تقليص من دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها أحد أهم مواضع العصر، فقد أصبح من الضروري الاهتمام بزيادة الوعي عن الشمول المالي وأهدافه، إبراز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية والجزائر خاصة.

رابعا:أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

1. محاولة معرفة أسباب الإقصاء المالي للأفراد وعدم القدرة على الولوج إلى النظام المالي.
2. التعرف على التكنولوجيا المالية المستعملة في القطاع المالي والمصرفي ودورها في تعزيز الشمول المالي.
3. تحديد اهمية الشمول المالي واهم متطلبات تعزيزه في الجزائر، خاصة بعد أن أصبح محل اهتمام مختلف الدول والمؤسسات المالية الدولية.

خامسا: اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع فيما يلي:

1. حداثة موضوع الشمول المالي وقلة الدراسات في الموضوع.
2. التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في مختلف المجالات وأثر ذلك على القطاع المالي.
3. معرفة مستوى الشمول المالي في الجزائر، ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيزه.
4. ارتباط الموضوع بمجال التخصص.

سادسا: منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث واختيار فروضه اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التعرض الى أساسيات الشمول المالي ومفاهيم التكنولوجيا المالية وأهميتها في تعزيزه، اضافة الى تحليل واقعه في الجزائر ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في الرفع من مستويات الشمول المالي.

سابعا: حدود الدراسة

للدراسة حدود زمانية وحدود مكانية:

الحدود الزمانية: حددت الفترة من عام 2011-2020.

الحدود المكانية: تم حصر حدود الدراسة على الجزائر.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

من خلال البحث حول هذا الموضوع واجهتنا صعوبة منها:

– قلة المراجع باللغة العربية وجل التقارير باللغة الانجليزية.

– نقص المعلومات والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع خاصة الكتب.

تاسعا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية ومن بين هذه الدراسات نذكر منها:

1. صورية شبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، 2018، حيث عالج الباحثان الاشكالية التالية: هل استطاعت جمهورية المصر العربية تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجيتها؟ وإلى أين وصلت في ذلك؟ وقد توصل الباحثان إلى أن الشمول المالي يوفر الخدمات المالية المختلفة بطريقة وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وشجعت الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية.
2. دراسة سيد أعمر زهرة وبن عبد الفتاح دحمان، بعنوان: التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، دراسة حالة الشرط الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، الصادرة في مارس 2020، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، وقد قامت بهذه الدراسة بهدف معالجة الإشكالية التالية: في ظل التطورات الهائلة لتكنولوجيا، كيف هو واقع الشمول المالي في الوطن العربي؟ وإلى أي مدى ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيزه؟ وقد توصلت الدراسة الى:

أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، حيث يملك نحو 37 بالمئة فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 63 بالمئة من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية، رغم تركز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي.
3. حنين بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية لتحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الاسلامية في قطاع غزة، (رسالة ماجستير)، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور ابعاد الاشتمال المالي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الاسلامية في قطاع غزة خلال 2016، وتوصلت هذه الدراسة في نهايتها الى وجود علاقة طردية قوية بين ابعاد الشمول المالي وتحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة.
4. فضيل البشير ضيف: واقع الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الأول، 2020.

وهذه الدراسات ربما كانت تختلف عن دراستنا حيث انها لم تتناول الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز عملية الوصول الى الخدمات المالية، لهذا قمنا بهذه الدراسة التي حاولت تحليل واقع الشمول المالي ومكانة التكنولوجيا المالية وخاصة البنوك الجزائرية –حالة بنك ميلة BADR–

عاشرا: هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة واختيار الفرضيات، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول، سبقتهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، تتضمن ملخص عاما عن البحث، حيث يمثل الفصل الأول الإطار المفاهيمي للشمول المالي، يندرج تحته

مبحثين: المبحث الأول بعنوان: مدخل إلى الشمول المالي، أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان: متطلبات تعزيز الشمول المالي، في حين الفصل الثاني كان بعنوان: التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، يندرج تحته مبحثين كذلك، المبحث الأول: مدخل إلى التكنولوجيا المالية، المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تسريع الشمول المالي.

وأخيرا الفصل الثالث بعنوان: واقع الشمول المالي في الجزائر ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، اندرجت تحته ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان الشمول المالي في العالم العربي، المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر، أما المبحث الأخير بعنوان: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وفي الأخير خاتمة البحث التي تحوي النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

تمهيد

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة، فقد قامت غالبية الدول المتقدمة والنامية منها إتباع سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي، من خلال تمكين جمع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، وتتماشى مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي.

نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض الإطار النظري للشمول المالي، ومتطلبات تعزيزه حيث تم تقسيمه إلى مبحثين:

1. المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي
2. المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي

حظي موضوع الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام واسع من قبل الكتاب والباحثين الاقتصاديين في مختلف دول العالم، وذلك لارتباطه بعدة جوانب: المؤسسات المالية، العائلات، الوحدات الاقتصادية. وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الإقصاء المالي، الأسس النظرية للشمول المالي من خلال عرض المفهوم، أهم الإبعاد المفسرة له ومؤشرات قياسه مع ذكر أهميته وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم الإقصاء المالي

الإقصاء المالي " Financial exclusion" هو عملية ديناميكية ومعقدة، حيث ان بعض الناس يعانون من هذه الظاهرة لفترات محدودة خلال حياتهم والبعض الأخر قد يعاني منه مدى الحياة، ومعظمهم قد يعانون منه بسبب التسعير أو السوق أو عدم مناسبة المنتج أو تعقيد إجراءات الحصول عليه .

الفرع1: تعريف الاقصاء المالي:

من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت مصطلح الاقصاء المالي، يمكن القول أنه مصطلح عكس الشمول المالي ويقصد به:

الإفراد الذين لا يستطيعون الوصول الى الخدمات المالية، يمكن أن تشمل حسابات التوفير والقروض والمعاملات غير النقدية، والائتمان والخدمات المصرفية التقليدية الأخرى، يتم إقصاء الأشخاص بسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي ولأنهم لا يستطيعون الوصول الى متطلبات مؤسسة مصرفية رسمية، وهذا يشكل تحديا كبيرا للأفراد، حيث أن مجموعة من الناس غير قادرة على المشاركة في القطاع المالي[1].

- كما يستخدم مصطلح "الإقصاء المالي": بطرق مختلفة ولكن غالبا ما يتم تعريفه على أنه مفهوم واسع يصف الافتقار إلى الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية واستخدامها. عادة ما يظهر على الاشخاص المستبعدون ماليا واحد من السمات التالية:
  - عدم وجود حساب مصرفي والخدمات المالية المصاحبة له.
  - نقص المنتجات المالية الرئيسية الأخرى مثل: التأمين والادخار والمنتج.[2]

ومن هنا يمكننا أن نعرف الإقصاء المالي على أنه:

---

[1] متوفر على الموقع:

بتاريخ: 2020/05/23 على الساعة 11:23 http://www.albankaldwali.org/01/topic/finanialinclusion/overview

[2] عريف عبد الرزاق، واقع الاشتمال المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 06، العدد 04، الصادرة في ديسمبر 2019، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، ص 200.

عدم وصول شرائح معينة من المجتمع إلى خدمات مالية ومنتجات مناسبة، ومنخفضة التكلفة وعادلة وآمنة من مقدمي الخدمات الرئيسيين.

الفرع2 :الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي :

هناك العديد من الأسباب للإقصاء المالي، ويمكن أن تختلف من بلد لآخر ولقد أخذنا بعض الأسباب الأكثر شيوعا:

– نقص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات : يعد الكثير من الناس أنفسهم مستبعدون ماليا لأنهم غير قادرين على الحفاظ على وجود تكنولوجيا المعلومات ولا يفهمون كيفية الوصول إلى التمويل عبر الانترنت مثل: الخدمات المصرفية عبر الانترنت.

– قلة المنتجات التي تناسب جميع العملاء: سبب آخر للإقصاء المالي وهو النقص الحقيقي في الخدمات المالية للأشخاص الذين لا يتناسبون مع الملف السائد، يؤدي الافتقار إلى التأمين والائتمان والتسهيلات المصرفية اليومية لمنع أولئك اللذين يرغبون في الوصول إلى الخدمات من الحصول عليها، وهذا يعني إذن أنه يصبح من الصعب للغاية تحسين ملفه المالي وإدراجه.

–الاستبعاد الاجتماعي : سبب شائع جدا للإقصاء المالي، يحدث هذا عندما يصبح الأشخاص العاطلون عن العمل أو المعتمدون ماليا على شخص آخر، أو اللذين ليس لديهم سجل ائتماني في البلد الذي يقيمون فيه مستبعدون ماليا، بسبب وضعهم الاجتماعي، ومن الشائع أيضا أن يصبح الأشخاص الذين هاجروا إلى بلد آخر مستبعدون ماليا في بلدهم الجديد.

– الدخل المنخفض : من المعتقد أن الدخل المنخفض يرتبط ارتباطا مباشرا بهؤلاء الأشخاص المستبعدون ماليا بالكامل، يحصل الأشخاص على إعانات على وظائف مدفوعة الأجر منخفضة، وغالبا ما يجد الآباء غير المتزوجين وذو الإعاقة أنفسهم في شريحة الدخل المنخفض، هذا يجعلهم أقل رغبة في التعامل المصرفي السائد، وبالتالي يصعب من المستحيل فعليا الوصول إلى المنتجات المالية

بالإضافة إلى أسباب أخرى المتمثلة في: الفقر والأمية، وأسباب دينية، وبعد المسافة من فرع الى فرع آخر.[1]

[1] ماجد محمود محمد أبو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر، –غزة– فلسطين، الصادرة في 2016، ص 21.

نظرا للعواقب الوخيمة للإقصاء المالي والتي تختلف تبعا لطبيعة ومدى الخدمات المالية، ظهر الشمول المالي والذي يمكن القول بأنه يعتمد على تسيير وصول الخدمات المالية لكافة الافراد والقدرة على الاستفادة منها، سنتطرق الى مفاهيم عامة حول الشمول المالي.

المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي ونشأته

يمثل الشمول المالي أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح من خلال التطرق الى تطوره والتعاريف المختلفة له.

الفرع الاول: نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي عكس مصطلح الإقصاء المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة بريطانية عن الخدمات المالية بجنوب شرق انجلترا، تناول فيها أثر إغلاق أحد فروع البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد الى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة إليها، أو لأسباب عقائدية /ثقافية، وبين عدم القدرة على امتلاكها.[1]

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2007 وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.

حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي"البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة كما أطلقت برنامج يعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية مثل: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء و مؤسسة التمويل الدولية.[2]

---

[1] فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، لسنة 2020، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 474.

[2] محمد بوطلاعة وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته، الأردن والجزائر نموذجا،ن مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، الصادرة في جوان 2020، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص 145.

الفرع الثاني :مفهوم الشمول المالي

تعددت التعاريف المقدمة للشمول المالي والتي نذكر منها:

البنك الدولي: تعرف قاعدة بيانات Global Findex 2017 الشمول المالي على أنه امتلاك حساب فردي أو مشتركا، إما من مؤسسة مالية أو من خلال توفير الأموال عبر الهاتف المحمول.[1]

تعريف التحالف الدولي : من أجل الشمول المالي يرى التحالف الدولي: أنه يتعين على كل دولة من الدول الأعضاء في الحلف العمل على وضع تعريف خاص بها للشمول المالي، وذلك لأنه من جهة لكل دولة خصائصها الاقتصادية والاجتماعية، التي تتفرد بها ومن جهة أخرى فإن الوصول إلى صياغة التعريف يعني وضع اللبنة الأولى لصياغة الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، حيث توصلت 15 دولة إلى وضع تعريف للشمول المالي ومن بين هذه التعاريف نذكر:

التعريف في دولة ماليزيا: الشمول المالي هو حق كل شخص استعمال مجموعة من الخدمات المالية في توقيت مناسب وبطريقة معروفة وبسعر مناسب باحترام كرامته، الخدمات المالية موفرة لكل شرائح المجتمع، مع اهتمام خاص بالفقراء وذوي الدخل المنخفض، والمغتربون العاملون وسكان المناطق النائية.

التعريف في البيرو : الشمول المالي هو الدخول والاستعمال للخدمات المالية من طرف كل شرائح المجتمع.

التعريف في دولة تركيا : الشمول المالي هو مفهوم واسع يشمل قابلية الدخول المالي التعليم المالي والحماية المالية للمستهلك.[2]

تعريف صندوق النقد العربي : يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة.[3]

ومن هنا يمكننا تعريف الشمول المالي على أنه :

الشمول المالي: هو قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة ومقياس استخدامها واستغلالها من جهة الطلب، وبالتالي هو توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية من خلال تطوير العرض والطلب.

---

[1] متوفر على الموقع:

بتاريخ: 2021/0105، على الساعة 16:50. http://www.worldbant.org/globalfindex

[2] رشا عودة لفتة، سالم عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وهوة الخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11، العدد 01، الصادرة في سنة 2019، كلية مدينة العلم الجامعة، العراق، ص 83.

[3] أمانة مجلس محافظ المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015، ص 03.

المطلب الثالث :أهمية الشمول المالي وأهدافه:

إن تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية سينعكس على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، كما يلعب دورا أساسيا في تحقيق مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام.

الفرع الأول: أهمية الشمول المالي:

تكمن أهمية الشمول المالي فيما يلي:

-الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي : لقد أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة مالية من النظام الاقتصادي.[1]

– الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية: يسهم الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها الاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

– الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعميم الخدمات المالية يسهم في تحسين مستوى المعيشة، كما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو، كما يسهم الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحه وخاصة ذوي الدخل المحدود .

– أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلاتها استخدامها المزيد من الخدمات المالية والالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات، وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثروة التكنولوجية في مجال الاتصال والالكترونيات التي يهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرون.[2]

الفرع الثاني : أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، وتنامي المنافع المتأنية من الشمول المالي،

---

[1] بن الساسي سهير، بوالطبخ نجود، دور الصناعة التكنولوجية المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة لنسيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل (الجزائر)، لسنة 2019–2020، ص 11.

[2] صليحة خلاف، سامية شارفي، دور الصناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، المجلد 21، العدد 01، الصادرة في جوان 2020، ص 307–308.

ترى المجموعة الاستشارية المساعدة الفقراء و البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي وهي كالتالي:

– تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي و الاجتماعي .

– تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين و خاصة الفقراء منهم.

– تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

– تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.[1]

– نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية.[2]

المطلب الرابع :ابعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

تطور مفهوم الشمول المالي خلال السنوات الماضية الى أربعة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استشهاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والاشراف المالي وقديما تم اقتباس الشمول المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي، واحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها.

الفرع الاول: أبعاد الشمول المالي

قد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة، وذلك لتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في كافة البنوك، حسب منهجية البنك الدولي فإن أبعاد الشمول المالي هي: استخدام الحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض، المدفوعات، التأمين، وفي مؤتمر كابوس في عام 2012 تم مناقشة أبعاد الشمول المالي، حيث قام تحالف الشمول المالي (AFI) بعمل رابطة استبيانات الشمول المالي وتم التوصل إلى ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وتعزيز جودة لخدمات المالية، ويمكن توضيحها كما يلي:[3]

---

[1] Banque d'Algérie, « Brocheur sur l'inclusion financière », P 01-02, http://www.bank-of-algeria.d3/pdf/inclusion7.pdf consulté le: 15/04/2020.

[2] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول في تحقيق التنمية، تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، 1مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، الصادرة في 2018، جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)، ص 108–109.

[3] أحمد محمد، أحمد محمد عبد الحي نور الدين، وآخرون، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الصادرة في 2019، كلية التجارة، عين الشمس، مصر، ص 43

1. **الوصول Access:** ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح استخدام حساب مصرفي مثل التكلفة، والقرب من نقاط الخدمات المالية المصرفية، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.
2. **الاستخدام Usage:** يشير إلى مدى استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام العملاء للخدمات المالية، الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.
3. **الجودة Quality:** يقصد بها قدرة السلعة أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، إذ تنعكس مقاييس الجودة الدرجة إلى تطابق فيها السلع والخدمات واحتياجات العملاء، ومدى الخيارات المتاحة للزبائن، ووعي وفهم العملاء للمنتجات المالية.

شكل رقم(01):الأبعاد الرئيسية للشمول المالي

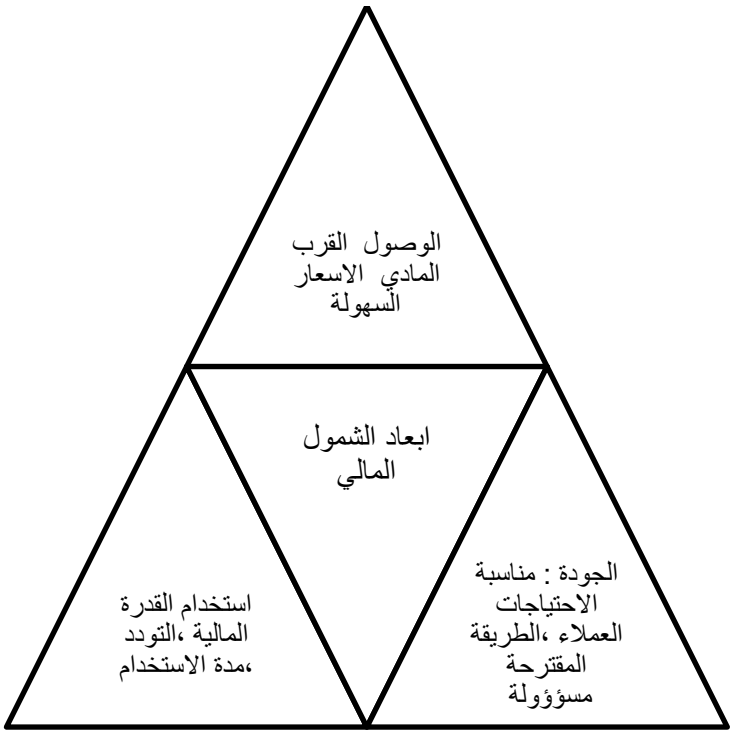

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المكتسبات السابقة

الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي

من أهم المؤشرات الرئيسية لقياس الشمول المالي نجد ما يلي:[1]

1. **مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية:**

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 كلم^2.
- حسابات النقود الإلكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة.

2. **مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:**[2]

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل لحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل لحساب ائتمان.
- عدد المعاملات (السحب والإبداع).
- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- نسبة المحتفظين لحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية.

3. **مؤشرات بعد قياس جودة الخدمات المالية:**[3]

أ) القدرة على تحمل التكاليف:

- معرفة متوسط التكاليف الشهرية للحصول على حساب أساسي بناءً على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

---

[1] د. محمد شكرين، أزمة كوفيد 19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، العدد 01 الخاص (الجزء 01)، المجلد 12، جانفي 2021، ص 336-337.

[2] متوفر على الموقع التالي:

http://www.worldbank.org/globalfindex في 2021/04/17 على 17:21

[3] مفتاح غزال، مراد بركات، الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المركز الجامعي نور البشير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 48.

ب) الشفافية:

- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية القرن الماضي.

ج) حماية المستهلك:

- مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل: وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 03 إلى 02 شهور الأخيرة، وتم حلها فيغضون شهرين على الأقل.
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

د) الراحة و السهولة:

- يقيس هذا المؤشر بنسبة العملاء حول سهولة الوصول.
- متوسط الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية.

هـ) التثقيف المالي:

- يقيس نسبة البالغين الذين لديهم معارف مالية وقدرتهم على التخطيط مثل معدل المخاطرة والتضخم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم.[1]

الجدول رقم(01): أبعاد الشمول المالي حسب كل من البنك الدولي والتحالف للشمول المالي ومؤشرات قياسه.

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول ACCESS	– عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية. –عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم مربع. – حسابات النقود الالكترونية. – مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. – نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة.

[1] بطاهر بختة، عقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول ، تجارب بعض الدول العربي، الملتقى الوطني حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر كآلية لدعم التبعية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، جامعة مستغانم.

استخدام USAGE	– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم. – نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان. – عدد المعاملات (الإيداع والسحب). – عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين. – نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. – نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية.
جودة QUALITY	القدرة على تحمل التكاليف: – معرفة متوسط التكاليف الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور. – متوسط تكلفة تحويلات الائتمان. – نسبة العملاء الذين أفادوا بان رسوم المعاملات المالية عالية الثمن الشفافية. – نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية القرن الماضي. – حماية المستهلك. – مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل :وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 الى 2 شهور الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل. – نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تامين الودائع الراحة والسهولة. – يقيس هذا المؤشر نسبة العملاء حول سهولة الوصول. – متوسط الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية . – التثقيف المالي. – يقيس نسبة البالغين الذين لديهم معارف مالية وقدرتهم على التخطيط مثل معدل المخاطرة و التضخم. – النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة

الفرع الثالث: الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي:

بهدف التوافق حول تعريف موحد لشمول مالي مقبول دوليا، وضعت مجموعة العمل معنية بيانات الشمول لمالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي الشروط الأساسية التالية:

الفائدة و الملائمة: اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.[1]

الاتساق: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمن والمكان.

التوازن: تناول الشمول المالي لجانبي العرض و الطلب.

المرونة : ما من شك إن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، وبالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة لاحتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كافي من المرونة في اختيار التعريفات باستخدام مؤشرات بديلة.

الطموح : قياس الشمول المالي بدقة قد يتطلب بدل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد مع ذلك من منطق المرونة.

[1] محمد بوعتلي، دراسة تطبيقية للدول العربية وفقا لمؤشرات الشمول المالي باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم: 26 سبتمبر 2019، ص 05.

المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي

ازداد اهتمام المؤسسات الرقابية بتحقيق الشمول المالي، والذي تجسد في التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال، وعليه ولتبيان هذه الإجراءات تم التطرق في هذا المبحث إلى: ركائز وآليات تعزيز الشمول المالي والتحديات التي تعيق تحقيقه.

المطلب الأول: ركائز تعزيز الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز نلخصها فيما يلي:

دعم البنية التحتية: إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.

- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية مختلف خدمات التامين أنواعها فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، غيرها...

. - تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.

- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة.

- توفير بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.[1]

الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية أقل التكاليف وبجودة عالية، ثم تزويدهم بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.[2]

تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: وذلك لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي، وهنا نشير إلى دور الجهات المشرفة في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تحقيق متطلبات التمويل وتخفيف العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

---

[1] آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، الصادرة في سبتمبر 2018 (الجزائر)، ص 748.

[2] كمال معيوف، قدوري عبد القادر، التثقيف المالي المدخل الاستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية، –دراسة حالة مصر–، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقدة يوم: 26 سبتمبر 2019، ص12.

التثقيف المالي: ويكون من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقيام مادي نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.[1]

الشكل رقم(02): ركائز تعزيز الشمول المالي

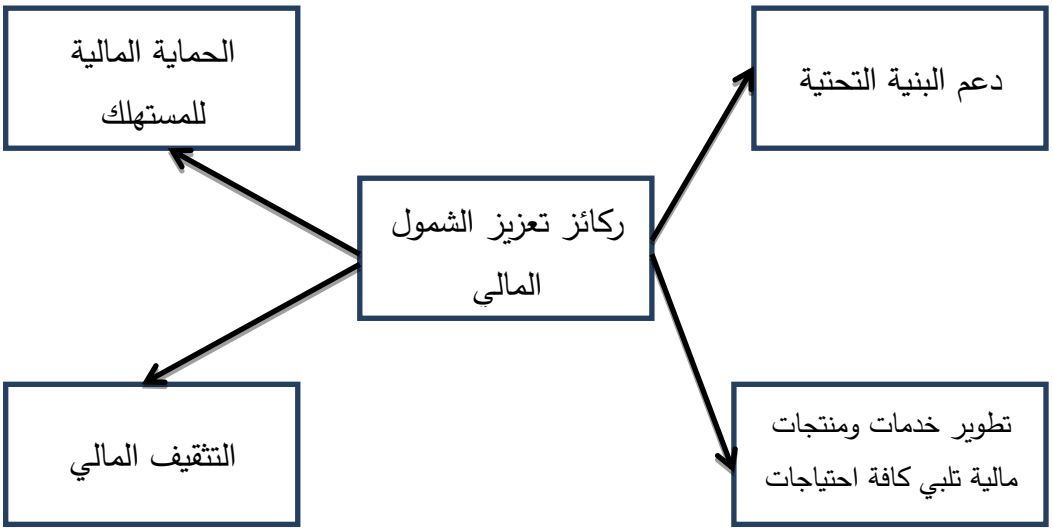

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر السابقة

[1] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، 2017.

المطلب الثاني: سياسات توسيع الشمول المالي

أوجدت المؤسسة الألمانية سياسات فعالة للشمول المالي وتشمل:

- الوكيل البنكي.
- الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة.
- تنويع مقدمي الخدمات البنكية.
- وإصلاح البنوك الحكومية.
- والحماية المالية للمستهلك.
- وسياسة الهوية المالية والتي تلعب دور رئيسيا في تمكين الاشتمال المالي وهي كتالي:

الوكيل البنكي: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا، مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات مكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل إلى وكلاء الشمول المالي التعاون بين البنوك والوكلاء، أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد إجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من حوافز استخدام هذه القناة مثل: التحويلات النقدية والتوعية بالنظام المالي بالإضافة لزيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير، كما لوحظ مؤخرا في البرازيل حيث أنها كانت الرائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية، بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.[1]

الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول: انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية، بالإضافة إلى أن التحويلات المالية اصبحت أكثر سهولة، حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية.

تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعية. استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الأصغر تشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص

[1] كمال معيوف، قدوري عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 08.

بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.[1]

إصلاح البنوك الحكومية: في الكثير من البلدان، تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء. تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان لتنفيذ برامج اجتماعية.[2]

حماية المستهلك: تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا.

سياسة الهوية المالية : في معظم البلدان، يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب، بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. و نتيجة ذلك، هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى الخاصة بالتمويل.[3]

---

[1] حنين محمد عدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية اتجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، الصادرة في: مارس 2017، ص 23.

[2] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[3] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الشكل رقم(03):سياسات تعزيز الشمول المالي

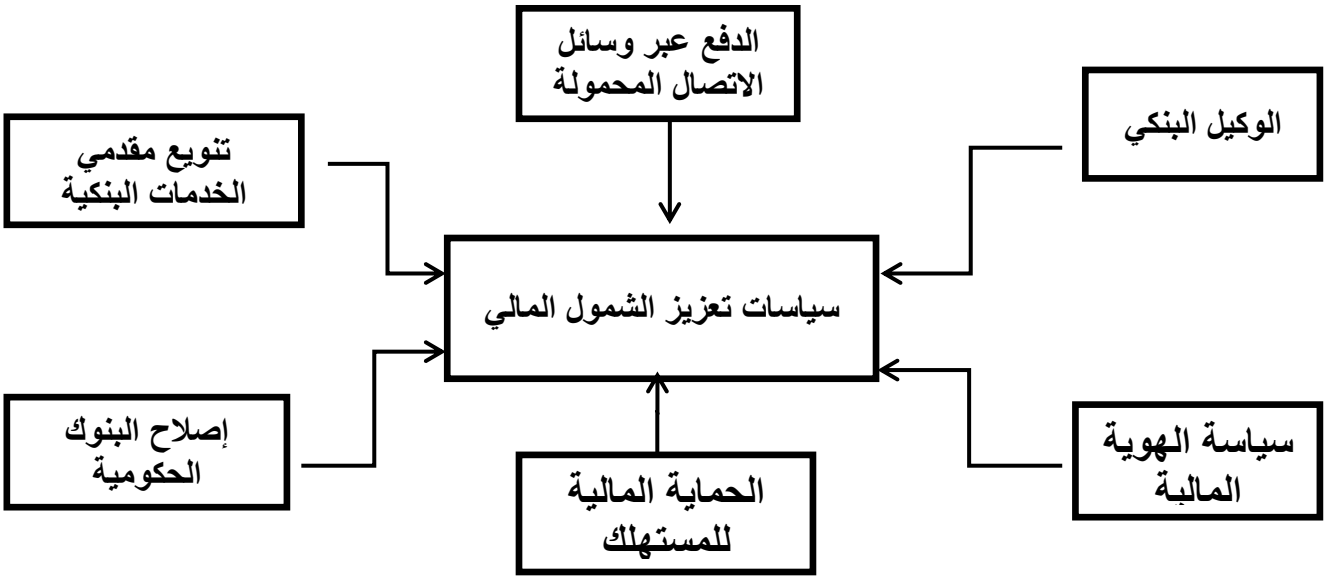

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثالث: التحديات التي تعيق توسع الشمول المالي:

اشار التقرير العربي الموحد لعام 2012 الى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتتمثل ابرز هذه التحديات فيما يلي:[1]

– عدم تطور البنية التحتية للقطاعات بالقدر الذي يكفل فرصة زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية في الآونة الاخرة فلازال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية، التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل اهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهونات والاقتراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

– ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركز الائتماني، سواء على صعيد الائتمان المقدم الأفراد أو الشركات.

– غياب تصنيف مالي قانوني ومحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافيه مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر، وتقدير قدرته على تعبئة المواد المالية اللازمة لعملياته المختلفة، من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.

[1] حنين محمد بدر عجور، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

– بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

خاتمة

تضمن هذا الفصل الأسس النظرية للشمول المالي، وذلك من خلال التطرق لمفهوم الشمول المالي، فوجدنا إن الشمول المالي هو تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة.

كما تناولنا أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الشمول المالي والتي تجلت في الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية و جودة الخدمات المالية. مع الوقوف على أهميته التي تنعكس إيجابا على كافة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية.

كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى متطلبات تعزيز الشمول المالي باعتماده على ركائز أساسية لتسهيل وصوله لمختلف شرائح المجتمع، والاستفادة منها بشكل سليم وفعال، ورغم ذلك لا يزال الشمول المالي يعاني من تحديات تعيق توسعه، ومن أبرز هذه العوائق عم تطور البنية التحتية، وضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المصرفية.

الفصل الثاني

تمهيد:

شهدت الساحة الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص العديد من التطورات التي جاءت كضرورة حتمية املتها التطورات التي شاهدتها فضاءات التكنولوجيا والإعلام، ومن هنا دعت الحاجة إلى إجبارية ابتكار أدوات مالية جديدة قادرة على تلبية احتياجات المستثمرين داخل هذه الساحة، من بين هذه الابتكارات ما يعرف بالتكنولوجيا المالية والتي تعتبر بمثابة ثورة اقتصادية جديدة ،وهذه الأخيرة لها دور في تعزيز الشمول المالي. ونهدف من خلال هذا الفصل إلى التطرق للنقاط التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة حول التكنولوجيا المالية.

المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تسريع الشمول المالي.

المبحث الأول: نظرة عامة حول التكنولوجيا المالية

لقد أصبح المصطلح الجديد التكنولوجيا المالية يشغل الكثير ويحتل الصدارة في مجال الأعمال والبنوك، حيث انه أصبح ضرورة حتمية في دول العالم لما حققه من استثمارات، كما أن التكنولوجيا المالية قد قدمت للأفراد والشركات العديد من الخدمات وتسهل عليهم التواصل مع البنوك بأقل تكلفة واقل جهد، في هذا المبحث سنتعرف أكثر على التكنولوجيا المالية ودورها على تطور الخدمات المالية.

المطلب الاول : نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

إن مصطلح FINTECH هو مصطلح جديد ويعني التكنولوجيا المالية وقد احتكر الساحة نظرا لما يحتويه من مكانة بالغة في مجال الاقتصاد، وفيما يلي: سنتطرق لمعرفة نشأة وتطور هذه الأخيرة.

الفرع الاول : نشأة التكنولوجيا المالية

ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية بعد ثورة الانترنيت والهواتف الذكية مما جعل من الضرورة وجود بعض التسهيلات لأي أعمال تجارية، وأصبحت التكنولوجيا المالية متداولة بشكل كبير في الكثير من المجالات مثل التعاملات بين الشركات وعملائها ورجال الأعمال وكذلك البنوك وغيرها، وشهدت السنوات الأخيرة زيادة لعالم التكنولوجيا المالية .

وقد ساهم في نشأتها الحاجة لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات، حيث تستخدم التكنولوجيا في تحسين الأنشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات المالية الخاصة بالبنوك، ليتمكن العميل من إجراء معاملاته عبر الانترنت من خلال أي جهاز سواء كان من الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي وتوفير أدوات حديثة للاستثمار المالي عبر الانترنت وكل الأنشطة تهدف إلى توفير الوقت والجهد للأفراد، وأصبحت ألان تستخدم في عمليات التامين والتجارة والتداول ومنع الغش.[1]

الفرع الثاني: تطور التكنولوجيا المالية

احدث قطاع التكنولوجيا المالية ثورة في مجال القطاع المصرفي والنظام المالي العالمي والمحلي، حيث انه يمتلك المقدرة على جعل العمليات المصرفية أكثر حداثة وسرعة اكبر، وقد عرفت التكنولوجيا مراحل تطور وهي:

المرحلة الأولى (1866-1967): في هذه المرحلة تم وضع كابل عبر المحيط الأطلسي واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا المالية من اجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية.

المرحلة الثانية (1967-2008): في هذه الفترة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها في قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من اجل توفير المنتجات والخدمات

---

[1] نصيرة زعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم: 26 سبتمبر 2019، ص 03-04.

المالية. وتعد هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الالكترونية وأنظمة المقاصة وأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الانترنت.

المرحلة الثالثة (2008-إلى يومنا هذا): منذ الأزمة المالية العالمية ظهرت شركات ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة الى الشركات وعامة الناس.[1]

يمكن تلخيص مراحل تطور التكنولوجيا المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم(04): مراحل تطور التكنولوجيا المالية

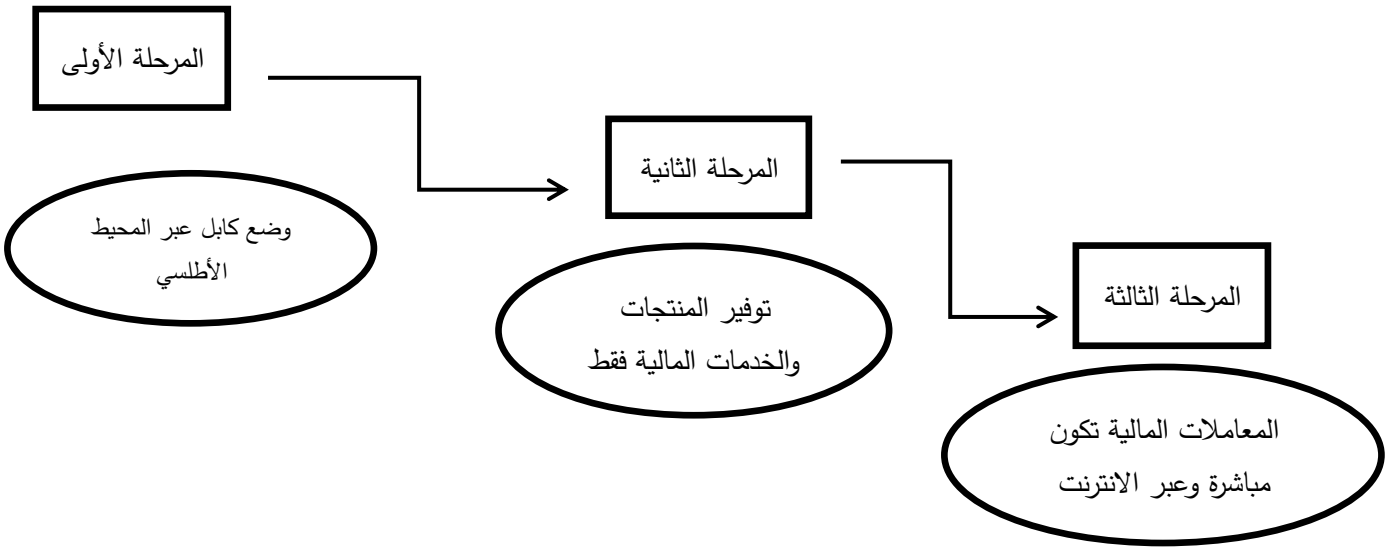

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع السابقة

[1] حدادي عبد اللطيف برادي أحمد، التكنولوجيا المالية بين ضخامة المفهوم وجسامة المخاطر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا لمالية، تحديات النمو والمنافسة، يومي: 17-18 أفريل 2018، المركز الجامعي تمنراست، ص 07.

المطلب الثاني : مفهوم وأهمية وخصائص التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية من أهم أنواع التكنولوجيا التي تم تعزيزها في القطاع المالي والقطاع المصرفي ،حيث قامت بالعديد من التسهيلات على الأفراد والشركات والدول بشكل عام .

الفرع الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية FINTECH

يشهد العالم اليوم موجة انتقال تمس الاقتصاد النقدي والانتقال به إلى الاقتصاد غير النقدي، وهذا راجع إلى التكنولوجيا المالية، فالعالم في حالة تطور مستمر ويجب إن يمس هذا التطور الخدمات المصرفية وطرق الدفع.

وتعرف التكنولوجيا المالية حسب البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن التكنولوجيا المالية هي: "عبارة عن اختراعات و ابتكارات التكنولوجيا الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية، مثل: تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية".[1]

ويعتبرها مجلس الاستقرار المالي بأنها: "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها من استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها اثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية ".[2]

ان مصطلح Fintech "التكنولوجيا المالية" مركب من كلمتين"Fin" اختصار لكلمة Finance وتعني التمويل و"tech" اختصار لكلمة technology وتعني التكنولوجيا . حيث انه في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008 غادر عدد كبير من المصرفيين والتجار المراكز المالية في العالم وشرعوا في مغامرات زيادة الأعمال (الاستثمار في رأس المال المغامر أو الجريء)، من اجل إعادة النظر في نموذج التمويل من خلال الابتكار المالي.[3]

من خلال ما سبق يمكن القول عن التكنولوجيا المالية هي: كل اختراع وابتكار يعتمد على التكنولوجيا من اجل تطوير القطاع المالي، فهي تقوم على تحسين نوعية الخدمات المالية، وتسهيل الوصول إليها وكذا تخفيض تكاليفها مقارنة بالمعاملات التقليدية.

---

[1] زيد أيمن، بوذراع أمينة، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار تجربة المصارف الثلاثة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، كلية لعلوم الاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 04، 2018/06/20، سنة 2018، ص 145.

[2] ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، المجلد 04، جامعة الجزائر، 2020، ص 195.

[3] بن عيشونة رفيقة، قادري صورية، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 02، المجلد 06، خميس مليانة، 2021، ص 726.

الفرع الثاني: اهمية التكنولوجيا المالية:

تكتسب التكنولوجيا المالية أهمية كبيرة لعل أهمها ما يلي:

– تتميز منتجات التكنولوجيا المالية بالسرعة في التوصيل لأنها تتم عبر الانترنت والسرعة للوصول إلى المستهلكين، كما يوفر الراحة للمستهلكين.

– توفر منتجات التكنولوجيا المالية خيارات أكثر للمستهلكين، فبإمكانهم شراء واستخدام ما يريدون من منتجات.

– لا تحتاج شركات التكنولوجيا المالية إلى استثمار الأموال في بنية تحتية مادية مثل شبكة الفروع، وبالتالي تساهم في تقديم صفقات ارخص للمستهلكين.

– تقوم شركات التكنولوجيا المالية بتقديم منتجات وخدمات بالاعتماد على جمع وتخزين البيانات الخاصة بالعملاء.[1]

– تسيير التجارة الخارجية تحويلات العاملين في الخارج، بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود.

– تسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

–تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر.

–يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة وهو ما يستدعي القيام بالمزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الإطارات المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك وامن المعلومات.[2]

الفرع الثالث : خصائص التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي:

– **الوصول الى كل المستخدمين:** تستهدف الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز إمكانيتها بشكل مستمر عن طريق الشركات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود.

– **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروض وخطط عدة للدفع مقابل السلع والخدمات.

---

[1] ديفيد باركر، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار، مجلة الأيام، العدد 10559، 05 ديسمبر 2017، ص 12.

[2] مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية القانونية والاقتصادية، العدد 08، المجلد 02، 2018، ص 92.

-**السرعة:** تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم انجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات.

-**سياسة البيانات او الهواتف الذكية المحمولة:** تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.[1]

المطلب الثالث :مخاطر التكنولوجيا المالية

بالرغم من أن التكنولوجيا المالية لها الكثير من مميزات والفوائد إلا أن لها مخاطر تنجم عنها منها:

- حقوق المساهمين في الشركات الناشئة غير واضحة وادا حدث أي خطأ لا يستطيع المستهلك معرفة حقوقه بالضبط.
- اتخاذ القرارات السريعة عند شراء المنتجات المالية عبر الانترنت وقد تكون غير مناسبة للمستهلكين.
- التعرض لمخاطر التكنولوجيا مثل إساءة استخدام البيانات الشخصية للعميل او التعرض للاحتيال والسرقة.
- المخاطر التي تتم عبر الانترنت مثل تعرض المعلومات والبيانات والحسابات للهجمات الالكترونية وخطر الاختراق.
- مخاطر خاصة بالتكوينات البديلة للعملات الرقمية والآثار الناتجة عن استخدام هذه العملات على السياسة النقدية .
- التأثير السلبي على ربحية المصارف وحصتها السوقية نتيجة التوسع في استخدام الابتكارات التكنولوجيا بشكل أكثر كفاءة واقل تكلفة.
- مخاطر تشغيلية في التنظيم قد يؤدي تطور هذه الصناعة إلى تشابك البنية التحتية للمصرف وهي التكنولوجيا المعلومات وتحويلها إلى أزمة نظامية.
- صعوبة إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية نتيجة انتشار المنتجات والخدمات والمبتكرة .
- مخاطر امن البيانات والخصوصية ومخاطر غسيل الأموال ،والجرائم الالكترونية وحماية العملاء.
- شفافية اقل بشان كيفية تنفيذ المعاملات وحول من يتحمل المسؤوليات
- مخاطر تعرض النظام المصرفي إلى تهديدات وتعرض البيانات الحساسة إلى الانتهاكات نتيجة استخدام إعداد اكبر من الأطراف، مما يؤدي إلى زيادة التشابك والترابط ودخول أطراف والعمليات الاحتيالية.[2]

---

[1] فلاق صليحة، سامية شارفي، مرجع سبق ذكره ص 302.

[2] John Schindler, Fintech and financial innovation : divers and depch, finance and economics discussion, series 7, sep, P¨02, online: http://paperson.com/sol3/papeers.cfm?

المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تسريع الشمول المالي

إن من شأن التكنولوجيا المالية تعزز الشمول المالي من خلال أشكال عديدة وجديدة للعمليات المالية والمصرفية التي يمكن أجراءها عبر الهاتف المحمول والانترنت وخلق فرص استثمار اكبر، ونظرا لأهمية الشمول المالي وأهمية التكنولوجيا المالية في توسيعه، سوف نتعرف من خلال هذا المبحث كل ما يتعلق بهذا الموضوع:

المطلب الاول: خدمات التكنولوجيا المالية

لقد جاءت التكنولوجيا المالية لتحويل سوق الخدمات المالية وتعاملت مع مجموعة واسعة من الخدمات يمكن إيجازها فيما يلي:

1-خدمات الدفع: يعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة والتي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء بحيث توفر لهم مجموعة أساليب الدفع من أهمها ما يلي:

- الدفع عبر الهاتف النقال.
- تبادل العملات بدون تكلفة.
- تبسيط عمليات الدفع بين الأفراد.
- إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة الالكترونية وتسهيل عمليات الدفع عبر الانترنت.

2-الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد: وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنت دون أي وجود مادي للوكالة بتكاليف منخفضة، وتشمل أيضا حلول لتسيير الميزانية، وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

3-الاستثمار والتمويل: تقوم التكنولوجيا المالية باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة وتوفير منصات التمويل الجماعي للشركات، سواء كان في شكل القروض أو استثمار في رأس المال أو في شكل التبرعات، وأيضا تقديم الاستمارة عبر الانترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم وتحليل المخاطر وتقديم العميل مقترحات متنوعة في الاستثمارات المالية.

4- خدمات مقدمة للبنوك على اساس قاعدة كبيرة للمعطيات: وهي تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعد كبيرة من البيانات (Big Data) التي من شانها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوظيفية للزبون، الملاءة المالية)، كما تعمل في مجال الأمن السرياني، وذلك من خلال الكشف المبكر لأي احتيال في سلوك المتعامل مثل تحديد المكان الجغرافي للهواتف النقالة او تشفير البيانات والمعلومات الحساسة، تقوم أيضا التكنولوجيا المالية بتحليل المخاطر وتقديم أدوات تساعد على اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية وتسهيل إعداد التقارير التنظيمية .

5-الخدمات الموجهة للبنوك والشركات: تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من اجل تحسين إدارة الشركات، فبالنسبة للبنوك نجد تقنية البلوكشين التي تطور حلولا تعتمد على تقنية البلوكات لتسجيل المعاملات مثل: paymlum, cellbaz اما بالنسبة للشركات تقدم أيضا التكنولوجيا المالية حلول مثل برامج معالجة المعلومات وإدارة المخاطر، إدارة الضرائب ...الخ.[1]

ومن هنا يمكننا أن نلخص خدمات التكنولوجيا المالية في الشكل الموالي:

الشكل رقم(05): خدمات التكنولوجيا المالية

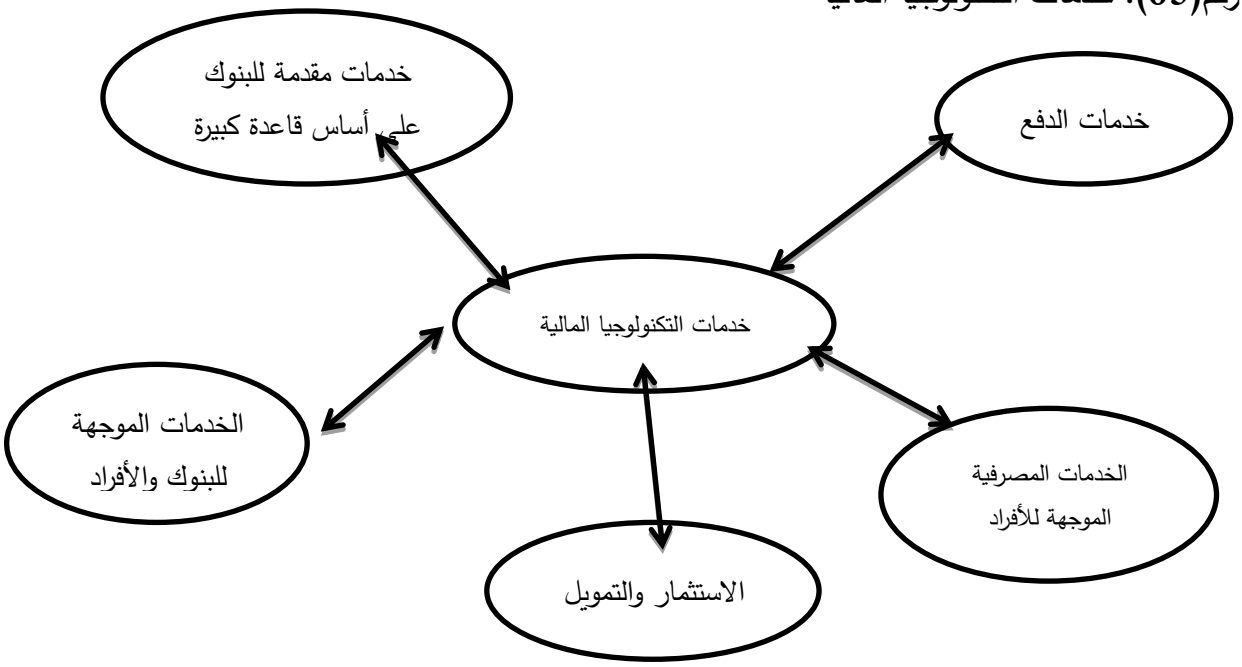

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني : قطاعات التكنولوجيا المالية

إن التكنولوجيا المالية مست العديد من القطاعات بصورة عامة من اجل تطويرها والنهوض بها، التطورات الحاصلة سواء في الظروف أو المعاملات، ويتم تقسيم قطاعات التكنولوجيا المالية كالتالي:

الفرع الأول: قطاعات الموجة الاولى:

المقصود بقطاعات الموجة الأولى أنها القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة التي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة، مثل الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من إجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الائتمان كدرجة أولى، هذا من جهة ومن جهة أخرى تنظيماتهم القانونية التي تهيء لهم ذلك والتي تضمن سيرورة عمل أمنة ومستقرة لحد بعيد

[1] بن موسى اعمر، علماوي أحمد، التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية، دراسة تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 186.

حيث،شكل العالم العربي مقرا ل105 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في نهاية عام 2015 تغطي قرابة 12دولة.

الأنشطة الرئيسة لهذا القطاع تتمثل في الخدمات التي تقدمها البنوك من خلال الانترنت او التي تعتمد الشركات الناشئة لتقديمها بالاشتراك مع البنوك أو بشكل مباشر، وهي كما يلي:

1-المدفوعات: نقصد بالدفع تحويل شكل واحد من السلع أو الخدمات أو الأصول المالية بنسب مقبولة تم الاتفاق عليها مسبقا من قبل الأطراف المعنية، ويكون الدفع في شكل أموال أو أصول أو خدمات،وفي ساحة المدفوعات نجد أنظمة الدفع عبر الأجهزة المحمولة وشبكة الانترنت، والتي توفر للمستخدمين النهائيين القدرة على الدفع للسلع والخدمات عبر الانترنت أو من خلال الأجهزة المحمولة، مما يعمل على توفير القدرة على تقليل تكاليف المعاملات واقتصار الوقت بالنسبة إلى طرق الدفع التقليدية، ومن ابرز المؤسسات نجد:

- شركة المدفوعات الأردن والمتخصصة بدفع الفواتير madfoo3at

-شركة beam الإماراتية والتي تختص بالمحافظ الالكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية.[1]

2-الاقتراض وجمع راس المال: حيث فتح الابتكار الرقمي إمكانيات جديدة لفاعلين جدد غير التقليديين وبروز تمويلات بديلة عبر السوق الانترنت، ولعل أهم النماذج الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية والتي غيرت مجرى الاقتراض والاستثمار هو التمويل الجماعي والذي يتم عن طريق منصات مالية جمع مبلغ من المال لمشروع معين بفضل عدد كبير من المساهمات الصغيرة للأفراد، وهو يدخل ضمن سلسلة التمويلات النقدية، حيث يصف هذا المصطلح التفاعل بين الطرفين دون الحاجة إلى وسيط مركزي، وبالتالي فالمنصات تعتبر سوقا رقميا، وقد ساعد على انتشاره بين الأوساط خاصة في أمريكا وانجلترا انعدام ثقة المتعاملين في البنوك اثر الأزمة المالية 2008 وما خلفته من أثار سلبية على الأفراد.

وهناك أنواع و نماذج للتمويل الجماعي من بينها:

أ-التمويل في شكل هبة: يسمح هذا النوع وعن طريق المنصات الالكترونية بتقديم التمويل لمشروع ما دون مقابل،كتشجيع للمشاريع الاجتماعية والخيرية والثقافية، فالهدف من التمويل يكون غير ربحي وانما للفائدة العامة .

ب-لتمويل مقابل تمويل مادي: يفتح هذا النوع المجال للأفراد المشاركة في تمويل مشروع ما بمقابل مادي اي في شكل تعويض مادي او خدمة مقابل التمويل،وعادة ما يكون التعويض من منتجات المشروع الممول .

[1] وهيبة عبد الرحيم وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الآفاق، العدد 02، المجلد 04، 2019، ص 36.

ج-الاستثمار الجماعي: يسمح هذا النموذج للمستثمرين بالاشتراك في رأس مال شركة ما، وبالتالي يصبح المستثمر مساهما مما يفتح له المجال للحصول على نسبة من الربح بقدر ما ساهم في حالة تحقيق المؤسسة لهذا الأخير.[1]

الفرع الثاني: قطاعات الموجة الثانية

على هذا المستوى تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة ترتكز أكثر فأكثر على التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي، وذلك بتوفير بيئة أكثر حداثة وأسواق أكثر زخما رقميا وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول الذي يمكن وصفه بالبدائي، وفق هذا التقسيم تتضمن قطاعات الموجة الثانية للتكنولوجيا المالي ما يلي:

1- التحويل الدولي للأموال: في شكل مدفوعات دولية حيث وصلت قيمة التحويلات المالية إلى النامية عام 2015 ل 431 مليار دولار، حلت المملكة العربية السعودية ثانيا والإمارات رابعا من حيث التحويلات المرسلة سنويا.

2 -ادارة الثروات: تحت هدا البند فان خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار، لكنه وبذكر المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم.

3 -التأمين: يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا وبالتالي دون وجود حساب مصرفي لا يمكن العثور على سجل ائتماني ولن يكون هناك مشاركة في مؤسسات تختص بالخدمات التأمينية، لكن شركات start-up أوجدت الحل لذلك، فبالرغم أن شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تدخل فعليا بالتجربة التأمينية للخدمات الرقمية، لكن بالأسواق المتقدمة يمكن لها أن تثبت وجودها بهذا النهج من خلال ما يسمى: بالتامين فائق الصغر، بحيث :إن معدل انتشار التامين فائق الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يبلغ 0.3 بالمئة بينما معدل انتشار الهاتف المحمول وصل الى 120بالمئة، ما يبين الفارق الكبير بين الخدمة الرقمية بالمنطقة وفرص تطويرها العالي، حيث ترتبط شركات التامين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول وذلك لتقديم منتجات التامين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات تأمين.

[1] تقرير بيرفورت 2016، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تاريخ الإطلاع: 2021/05/13، على الرابط http://www.wamda.com

4 –سلسلة البلوكات(العملات الرقمية المشفرة): البلوك شين Block chain وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة (كتل) تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها والحؤول دون تعديلها ،اي انه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومات، هذه التقنية عالية الدقة أسهمت في قفزة نوعية رقمية جعلت الكثير من المتعاملين الاقتصاديين يتخوفون منها فهم بين مؤيد ومعارض، أشهر العملات الرقمية المتداولة عبر الانترنت هي البيتكوين bitcoin.[1]

ومما سبق يمكن أن نستنتج قطاعات التكنولوجيا المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم(06): قطاعات التكنولوجيا المالية

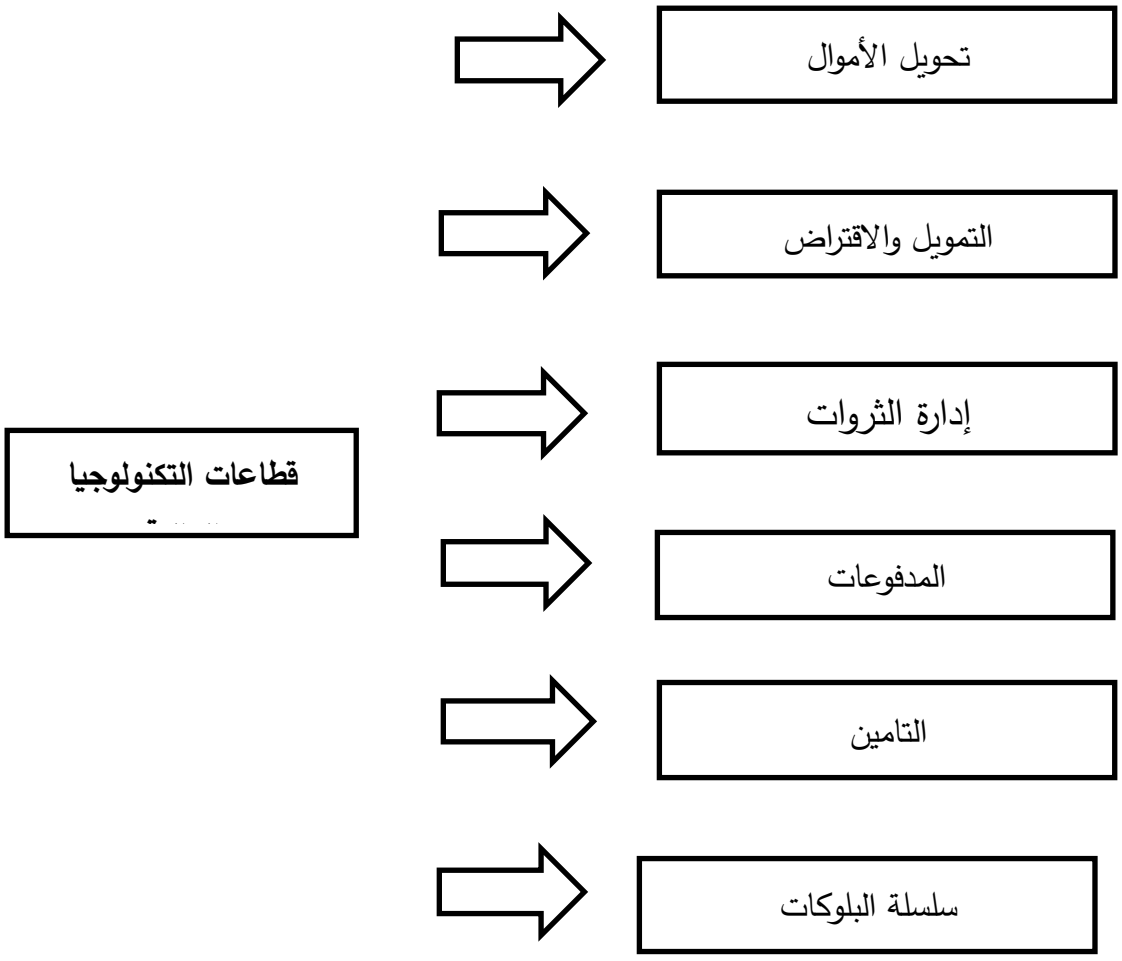

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة.

[1] بن الساسي سهير، بوالطبخ نجود، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المطلب الثالث : دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

– ترتبط التكنولوجيا المالية وخدمات التكنولوجيا المالية ارتباطا وثيقا بالشمول المالي، حيث تعد التكنولوجيا المالية من أهم وسائل تحقيق الشمول المالي، حيث أنها تعمل على المصلحة العامة وخلق فرص عمل والتي بدورها توفر الخدمات المالية بطرق بسيطة وقليلة التكلفة.

ضمن هذا الإطار تتوجه المجتمعات ذات الدخل المنخفض نحو الخدمات المالية الرقمية لإدارة أموالها عن طريق استخدام الهواتف المحمولة، والبطاقات القابلة الإعادة الشحن، فان التقنيات المالية الحديثة تؤثر إيجابا على معدلات الشمول المالي، وخصوصا في المناطق النائية الريفية من خلال حلول، كالهوية الرقمية التي جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى، والخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة تصل حتى المناطق النائية، كما أن زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية.[1]

وبحسب البنك الدولي تظهر تجارب الدول تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي حيث:

– تظهر في تنزانيا نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات معاملات بنكية بأكثر من الضعف، من 17.3 % عام 2011 إلى 3.8% سنة 2014، بفضل الخدمات المالية الالكترونية.

– تركيز الهند على البطاقات الهوية الرقمية كان عاملا مؤثرا في إضافة 200 مليون حساب مصرفي جديد.

– في البرازيل أدت بطاقات الدفع الالكتروني الى تخفيض تكلفة التحويلات الاجتماعية في إطار برنامج حافظة الأسر للتحويلات النقدية المشروطة، ب 3بالمئة من إجمالي المدفوعات.

– في كينيا ارتفعت المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول من 23 بالمئة سنة 2009 الى 47 %سنة 2017.

– كذلك في أوغندا أرفعت بالأضعاف المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول من 1% سنة 2009 الى 62% سنة 2017 وهذا بفضل التكنولوجيا المالية.

– بعض الامثلة عن البلدان التي استعملت التكنولوجيا المالية من أجل رفع مستويات الشمول المالي بها:

إن التكنولوجيا المالية ساهمت وبشكل ملحوظ في تغلغل الشمول المالي ورفع معدلاته في البلدان النامية وهذا راجع إلى أهميتها في تمكين الافراد من الولوج إلى الخدمات المالية بتكاليف منخفضة وسرعات أقل.

---

[1] محمد المغربي، ثريا محمد الحسين، ثورة التكنولوجيا المالية، تقرير الحلقة الرابعة سيمنار شباب باحثين، ورقة مقدمة ضمن فعاليات العلمية لمعهد التخطيط القومي العام الأكاديمي، 2020/2019، ص 08.

الجدول رقم(02): نسبة البالغين الذين قاموا بمعاملات رقمية بمختلف الدول العربية سنة 2017.

الدول	استخدام الانترنت او الهاتف المحمول للوصول الى حساب في مؤسسة مالية رسمية اكبر من 15 سنة	معاملات مالية رقمية تم دفعها او استلامها للبالغين اكبر من 15 سنة
العالم	23	52
الوطن العربي	65	26
الإمارات العربية المتحدة	45	84
الجزائر	2	26
العراق	3	19
الكويت	24	75
المغرب	1	17
المملكة العربية السعودية	26	61
تونس	4	2
الأردن	4	33
لبنان	5	33
ليبيا	8	32
مصر	1	23
موريتانيا	2	16

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

من خلال الجدول رقم (02) الذي يبين نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بمعاملات رقمية بمختلف الدول العربية لسنة 2017، نلاحظ إن استخدام الانترنت أو الهاتف المحمول للوصول إلى حساب في مؤسسة مالية رسمية والتي بلغت في العالم 23%، بينما في الدول العربية لم تتجاوز 5%. أما دول الخليج العربي تستحوذ على اكبر نسبة، والتي كانت سباقة في هذا المجال حيث بلغت النسبة 45% في الإمارات العربية المتحدة ثم تأتي بعدها المملكة العربة السعودية ب 26 بالمئة، ثم تليها الكويت ب 24%، أما البلدان العربية الأخرى فقد كانت ضعيفة جدا.

– أما بالنسبة للمعاملات المالية الرقمية التي تم دفعها او استلامها في سنة 2017 والتي بلغت في العالم 52 بالمئة، أما في الدول العربية فقد كانت دول الخليج في المقدمة حيث بلغت 84 بالمئة في الإمارات العربية المتحدة و 75 بالمئة في الكويت، و61 بالمئة في المملكة العربية السعودية، أما باقي البلدان العربية فقد كانت تتراوح بين 16 بالمئة و33 بالمئة وهي نسبة متدنية وضعيفة.

– وهنا اخذنا مثال عن بعض الدول الافريقية التي لم تستطع استعمال الطرق التقليدية لتوسيع دائرة الشمول المالي بها، ولجأت الى التكنولوجيا المالية من اجل تحقيق هدفها.

الجدول رقم(03): قيمة المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول خلال السنوات 2009– 2013 – 2017

السنوات / البلدان	2009	2013	2017
كينيا	23	44	47
تونس	02	51	52
أوغندا	02	35	62

المصدر: Financial Access Surrey and IMF Staff Calcutation

ويلاحظ من الجدول أن هناك زيادة في قيمة المعاملات عير الهاتف المحمول خلال السنوات 2009 – 2013 – 2017، فكينيا كانت قيمة المعاملات فيها في سنة 2009 تقدر بـ 23% أما في سنة 2017 فقد شهدت ارتفاع لتصل إلى 47%، أما في دولتي أوغندا وتونس فقد شهدنا ارتفاع ملحوظ محسوس في قيمة المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول، حيث ارتفعت من 02% في كلتا البلدين سنة 2009 لتصل إلى 62% و 52% على التوالي سنة 20

الشكل رقم(07): حسابات الأموال المدفوعة في مناطق أفريقيا (لكل 1000 بالغ) لسنوات 2013 – 2017

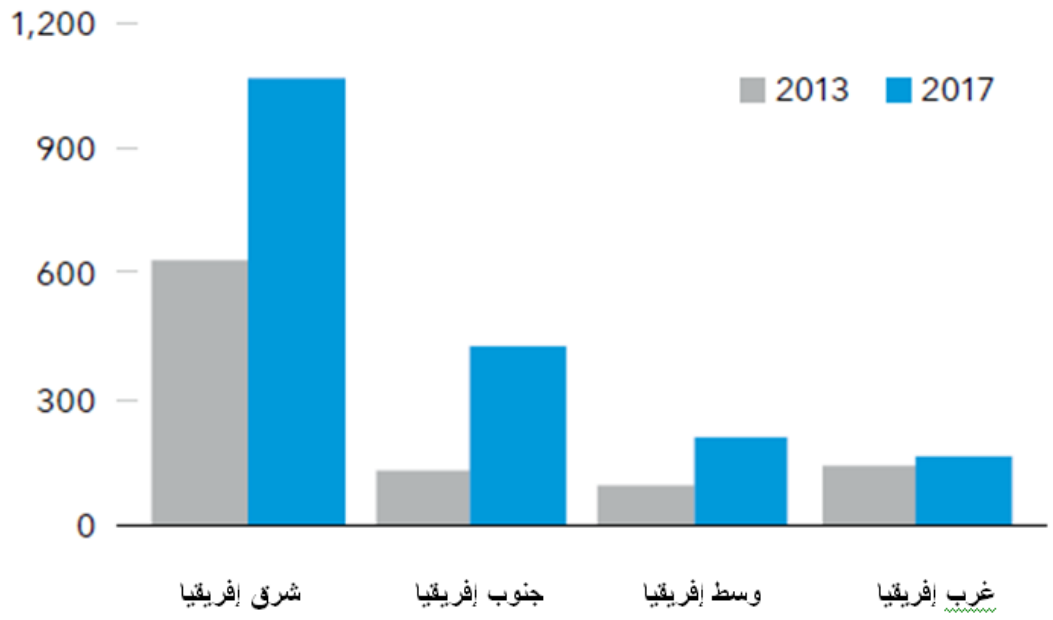

المصدر: Financial Access Surrey and IMF Staff Calculations

إن حساب الأموال المدفوعة في مناطق أفريقيا كانت منخفضة في سنة 2013، ماعدا شرق أفريقيا فقد شهدت ارتفاعا نوعا ما مقارنة مع المناطق الأخرى لإفريقيا، لكنها عرفت ارتفاعا في المعاملات المالية المدفوعة سنة 2017 بشكل ملحوظ نسبيا وهذا راجع إلى انتشار التكنولوجيا المالية في الدول الإفريقية.

خاتمة:

التكنولوجيا المالية أو ما تعرف FINTECH هي ثروة مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية، والتي كانت ضرورة لتسهيل المعاملات للوصول إلى اكبر شريحة من المتعاملين مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات، وهذا عن طريق شركاتها الناشئة التي جمعت بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة مميزة من الخدمات التي أضفت هيكلة جديدة للتمويل المالي، كما تساهم تطورات التكنولوجيا المالية في تفعيل العديد من الخدمات المالية مما يجعلها أكثر سهولة وسرعة وبأقل تكلفة ووصولها لشرائح المجتمع بعدل ومساواة والذي يسمح بتعزيز الشمول المالي وهذا ما دفع الدول نحو مواكبة هذا التطور سعيا منها تعزيز الشمول المالي بها.

الفصل الثالث

تمهيد

لعب انتشار التكنولوجيا المالية دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق استراتجياته والتي عملت دول العالم على تطبيقها، والدول العربية التي حققت نجاحا في هذا المجال، وعلى غرار جميع الدول، وضعت الجزائر استراتجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته وفقا لبيئتها المالية إلى ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة، كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية بدون فروع بنكية، ولمعرفة مدى مساهمة هذه الأخيرة في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية والجزائر خاصة، تطرقنا في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الشمول المالي في العالم العربي.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه.

المبحث الثالث: التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

المبحث الأول: الشمول المالي في العالم العربي

يعتبر الشمول المالي عاملا أساسيا لمواجهة تحديات الفقر والبطالة خاصة في الدول العربية، والتي تعد المنطقة الوحيدة التي تشهد ارتفاعا في مستوى الفقر، والذي اعتبر ضرورة حتمية لتوسيع الشمول المالي، وقبل أن نتطرق لواقع الشمول المالي في البلدان العربية نتكلم عن واقع الشمول المالي على مستوى بلدان العالم. سجلت مؤشرات الشمول المالي في العالم تحسن خلال الفترة 2011 – 2017، حيث ارتفع عدد الأشخاص البالغين (أكبر من 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية من 51% سنة 2011 إلى 69% سنة 2017، وهذا ما يدل على اهتمام الحكومة بتوسيع الشمول المالي

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العالم

سجلت مؤشرات الشمول المالي في العالم تحسن خلال الفترة 2011 – 2017، حيث ارتفع عدد الأشخاص البالغين (أكبر من 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية من 51% سنة 2011 إلى 69% سنة 2017، وهذا ما يدل على اهتمام الحكومة بتوسيع الشمول المالي

الفرع الأول: الشمول المالي في العالم

اولا: الافراد الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم

الشكل رقم (08): نسبة البالغين (15 سنة فما فوق)، الذين يملكون حساب مصرفي في العالم سنة 2017.

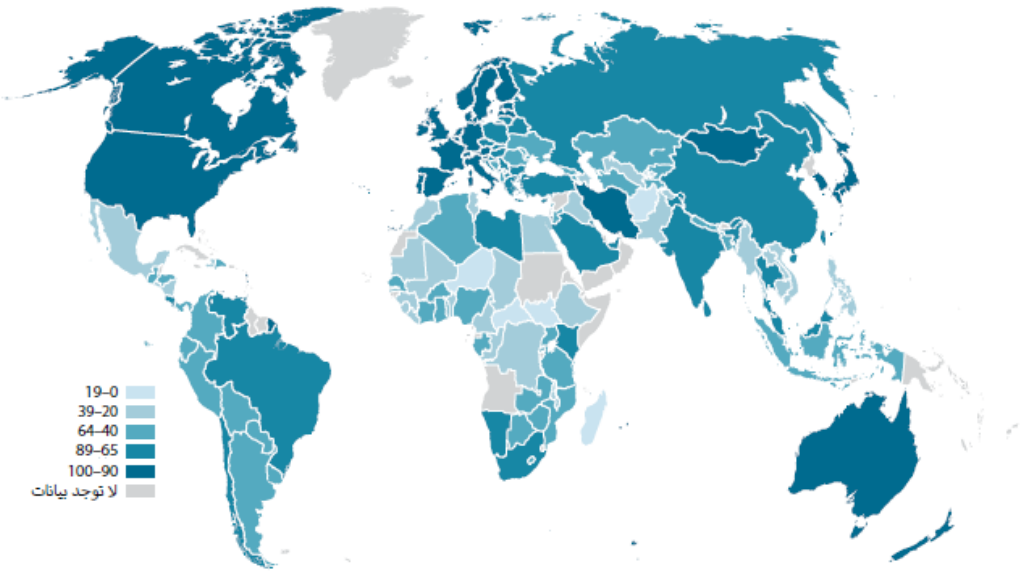

المصدر: جيك هيس ونسبة انهار وآخرون، قاعدة بيانات الشمول المالي، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا مجموعة البنك الدولي، 2017، ص 02.

عالميا يمتلك 69 % من البالغين حاليا حسابات في البنوك أو لدى الشركات تقوم بتقديم خدمات عبر الهاتف المحمول، حيث ارتفعت هذه النسبة من 62% سنة 2014 و من نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011، وفقا لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمي.

هناك زيادة كبيرة في استخدام الهواتف المحمولة والانترنت لإجراء المعاملات المالية، ففي الفترة بين عامي 2014 ،2017، أسهم ذلك في نسبة مالكي الحسابات الذين يقومون بإرسال المدفوعات رقميا أو تلقيها من 67% إلى 76% عالميا، وفي البلدان النامية من 67% إلى 70%.

ثانيا: الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية في العالم:

مازال هناك 1,7 مليار بالغ (إحصائيات 2017) لا يمتلكون حسابات مصرفية، فإن البالغين الذين ليست لديهم حسابات فهم يعيشون في العالم النامي، بنغلاديش، الهند، نيجيريا، باكستان، اندونيسيا، ويمثل النساء 56% من الذين ليس لديهم حسابات مصرفية.[1]

[1] جيك هيس وآخرون، مرجع سبق ذكره ص04

الشكل رقم (09): نسبة الذين لا يزالون بدون حسابات مصرفية في العالم سنة 2017.

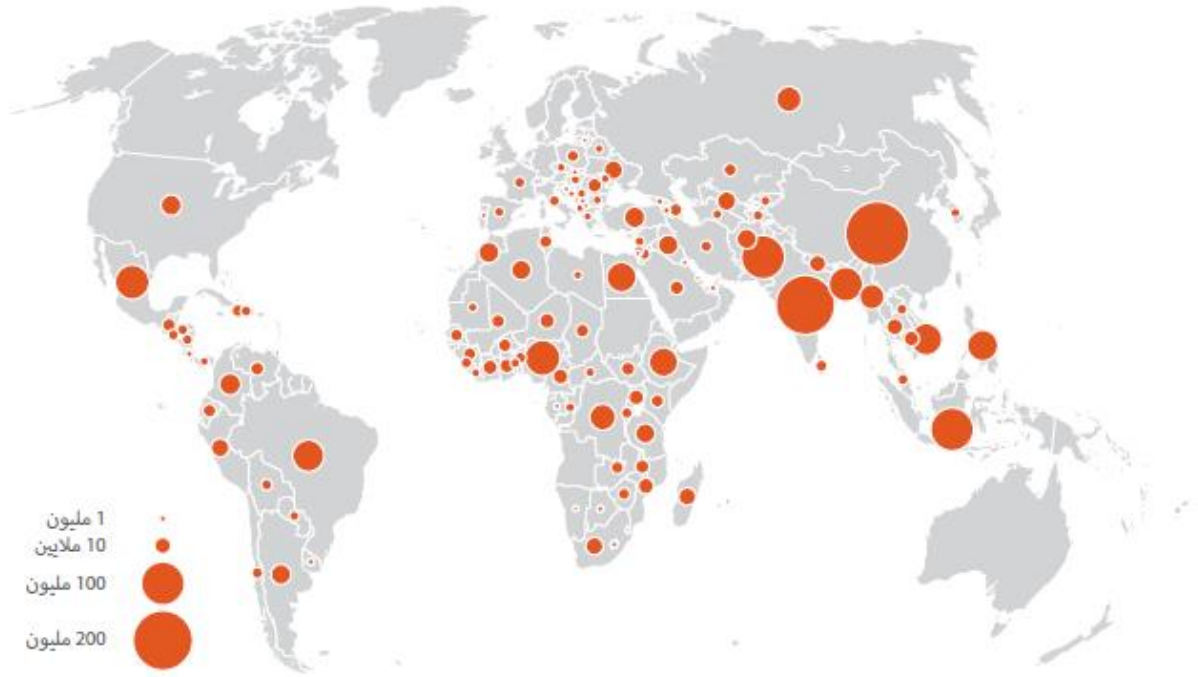

المصدر: جيك هيس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الفرع الثاني: تطور الشمول المالي في مختلف مناطق العالم

سنقوم بدراسة توضح تطور الشمول المالي في العالم بناءً على قاعدة بيانات البنك الدولي (Global Findex) اعتمادا على مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول رقم (04): النسبة المئوية لبالغين (15 سنة فما فوق) الذين يملكون حسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية حول العالم حسب النطاق الجغرافي

السنة	المنطقة	ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية (أكبر من 15سنة)	المنطقة	ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية (أكبر من 15 سنة)
2011	العالم	% 51	الدول العربية	% 22
2014		% 61		% 29
2017		% 69		% 37
2011	منطقة اليورو	% 90	أمريكا اللاتينية والكاريبي	% 39
2014		% 95		% 52
2017		% 95		% 54
2011	أفريقيا جنوب الصحراء	% 23	شرق آسيا والمحيط الهادي	% 60
2014		% 29		% 72
2017		% 43		% 73

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي

Global Findex Database

حسب مؤشر ملكية الأفراد البالغين (أكبر من15 سنة) لحساب لدى مؤسسة مالية رسمية سجلت ارتفاع، حيث بلغ سنة 2011: 51 % وسنة 2014: 61 %، وسنة 2017: 69%، عرفت أمريكا اللاتينية ارتفاع في السنوات 2011، 2014، 2016 على التوالي: 39%، 52%، 54%، في حين منطقة اليورو ارتفعت من (90%، 95، 95)، وشرق آسيا والمحيط الهادي (60%، 72%، 73%)، والدول العربية (22%، 29%، 37%).

وعند مقارنة هذا المؤشر بين مختلف مناطق العالم، وعليه يلاحظ سنة 2017، احتل منطقة اليورو المرتبة الأولى بنسبة 95% من حيث الشمول المالي، تليها شرق آسيا والمحيط الهادي بنسبة 73%، ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 57%، أفريقيا وجنوب الصحراء بنسبة 33%.

أما في مناطق الدول العربية فإن نسبة الشمول المالي لم تتجاوز 37% خلال سنة 2017، وهذا ما استدعى ضرورة حتمية على الحكومات العربية بذل مجهود في توسيع نطاق الشمول المالي.

الشكل رقم(10): نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عام ويمتلكون حساب في مؤسسة مالية رسمية في مختلف مناطق العالم لسنة 2017

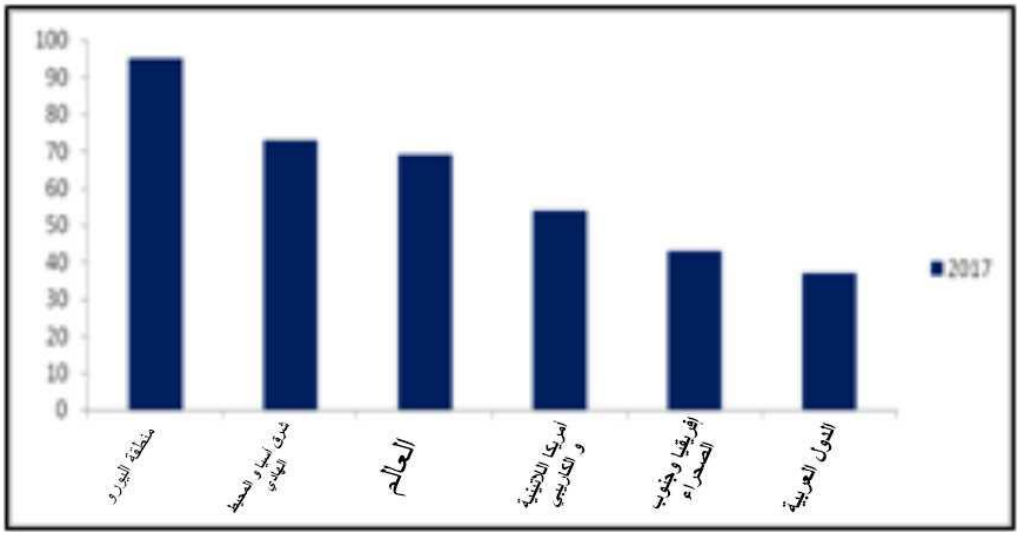

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي:

The Global Frendex.

المطلب الثاني: تطور الشمول في العالم العربي

سنتطرق في هذا العنصر إلى واقع مستويات الشمول المالي بين الدول الدول العربية، وذلك بالتركيز على أهم مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من طرف البنك الدولي، للإبراز مدى اهتمام هذه الدول على تطوير درجة عمق قطاعاتها المصرفية من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية على كامل فئات المجتمع.

الفرع الأول: نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات في البنوك والمؤسسات المالية للبالغين (أكبر من 15 سنة):

يشير مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية، إلى مدى قدرة هذه الأخيرة إلى تشجيع الإفراد على الادخار. يبين الجدول التالي نسبة الأفراد البالغين أكبر من 15 سنة الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية في الدول العربية لسنوات 2011، 2014، 2017.

الجدول رقم(05): نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في البنوك والمؤسسات المالية الرسمية خلال السنوات 2011، 2014، 2017.

التصنيف	الدول	2011	2014	2017
دول ذات مستويات شمول مالي مرتفع	الإمارات العربية المتحدة	59,7	83,2	87,4
	البحرين	64,5	81,9	82,9
	الكويت	86,8	72,9	79,8
	السعودية	46,4	69,4	71,7
دول ذات مستويات شمول مالي متوسطة	الجزائر	33,3	50,5	42,5
	لبنان	37,0	46,9	44,8
	المغرب	39,1	/	28,6
	تونس	32,2	27,3	37
	ليبيا	/	/	65,7
	الأردن	25,5	24,6	42,1
دول ذات مستويات شمول مالي منخفضة	موريتانيا	17,5	20,4	19,0
	مصر	9,7	13,7	32,1
	العراق	10,6	11,0	20,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المواقع التالية:

The World Bank, The Global Findex Database.

على الرغم من الارتفاع الملحوظ في ملكية الحسابات في الدول العربية خلال السنوات 2011, 2014، 2017، إلا أنه نجد تباين كبير في الفروقات بين الدول العربية فيما يخص الشمول المالي، في عام 2017، ففي 2017 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ، فالإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت على التوالي: (87,4%، 82,9%, 79,8%)، أما السعودية بلغت نسبة 71,7%، في حين لا يتجاوز الرقم 25% اي كل من موريتانيا والعراق، ونجد الجزائر احتلت مرتبة متوسطة بالمقارنة بمثيلاتها من الدول العربية، حيث بلغت سنة 2017، 42,5% بعدما كانت 50,3% سنة 2014، بحيث انخفضت وهذا راجع للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، فمصر التي شهدت ارتفاعا في ملكية الحسابات من 9,7% سنة 2011 إلى 32,1% سنة 2017، أما العراق، فبلغت نسبة الشمول المالي بها 10,6% سنة 2011 لترتفع إلى 20,3% سنة 2017، وتعود أسباب تنامي شركات الدفع الإلكتروني بها.

تقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى: دول ذات مستويات شمول مرتفعة: تضم كل من الإمارات والبحرين والكويت والسعودية، أين سجلت مستويات مرتفعة في الشمول المالي، وهذا بفضل تطور البنية التحتية وانتشار الخدمات المالية والهواتف الذكية والانترنت.
- المجموعة الثانية: دول ذات مستويات شمول مالي متوسط: تشمل كل من: الجزائر، لبنان، المغرب، تونس، ليبيا، الأردن، والتي تتراوح بين 28% و 68% .
- المجموعة الثالثة: تضم كل من مصر، موريتانيا والعراق، وهي دول ذات مستويات شمول مالي منخفضة أقل من 32% مما يعكس مستوى الاستعباد المالي، ومحدودية كفاءة الوساطة المالية في هذه الدول.[1]

اولا: مؤشر الوصول إلى الحسابات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق)

يبين الجدول التالي نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية، قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية.

[1] من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي لشمول المالي

الجدول رقم (06): نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية خلال السنوات 2011، 2014، 2017

السنوات / الدول	2011	2014	2017
الإمارات العربية المتحدة	%55	%77	%83
البحرين	%62	%75	%80
الجزائر	%14	%22	%20
مصر	%5	%10	%25
الأردن	%15	%19	%31
الكويت	%84	%70	%78
لبنان	%21	%33	%35
العراق	%3	%4	%6
السعودية	%42	%64	%67
تونس	/	%19	%23
المغرب	/	/	%6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي للشمول المالي:

The Global Findex Database.

الشكل (11): نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للدول العربية خلال السنوات (2011، 2014، 2017)

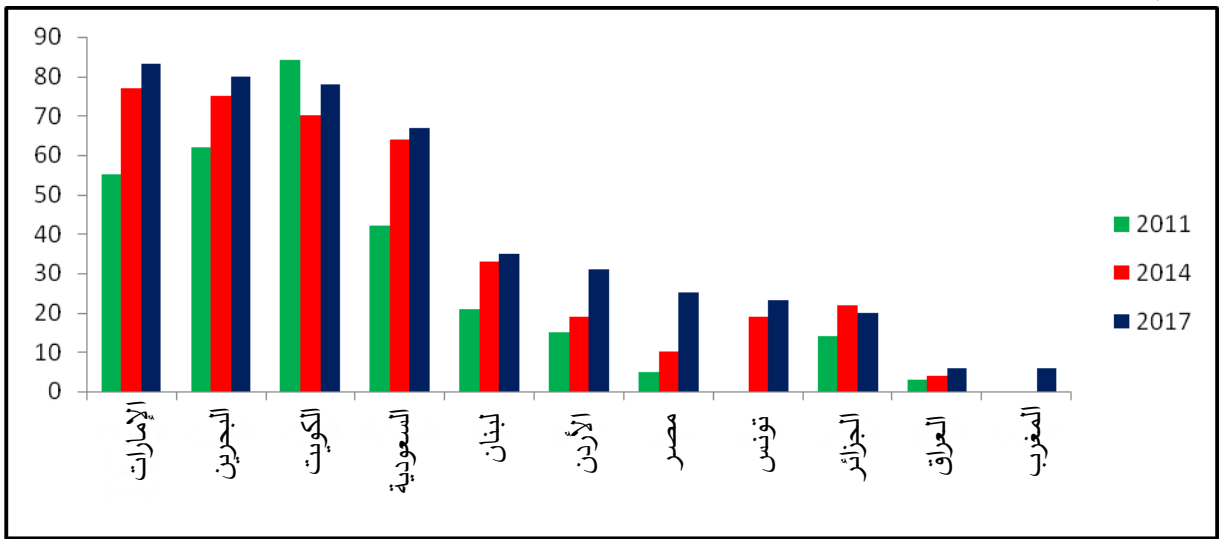

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي:

The Global Frendex Database.

من خلال كل من الجدول رقم (06) والشكل رقم(11)، يتبين لنا أن نسبة مؤشر الوصول إلى الحسابات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (أكبر من15 سنة)، في سنة 2011 بلغت 55% بالإمارات العربية، أما في سنة2014 ارتفعت إلى 77%، أما في سنة 2017 فقد بلغت 83%، تليها البحرين في المرتبة الثانية بنسبة 80% في سنة 2017، بعد أن كانت في 2011 و2014 على التوالي 62%، 75%، بينما احتلت الكويت المرتبة الثالثة بنسبة 78% قي سنة 2017 بعد أن سجلت 70% في سنة 2014، و84% في سنة 2011، وهنا يلاحظ تذبذب في هذا المؤشر خلال السنوات الثلاث بالنسبة للكويت، ثم تليها السعودية، حيث سجلت 42% في سنة 2011، ثم ارتفعت بنسبة 67% في سنة 2014، أما بالنسبة لسنة 2017، فقد بلغت 69%، تليها لبنان في المرتبة الخامسة، حيث كانت في ارتفاع مستمر من 2011، 2014، 2017، على التوالي: 21%، 33%، 35%، أما بخصوص الدول العربية الأخرى (الأردن، مصر، تونس، الجزائر، العراق، المغرب) فقد حققت نسب متأخرة مقارنة مع دول الخليج، فمن خلال الجدول نلاحظ أنها سجلت نسب ضعيفة في سنة 2017، فالجزائر حققت ما يعادل 20%، أما بخصوص مصر، تونس، العراق، والمغرب، سجلت 25%، 23%، 6%، 6% على التوالي، وهذا ما استدعى حرصها على تقديم خدمات مصرفية ومالية باستخدام أحدث التقنيات المتطورة بالنظر لما تقدمه الدول الخليجية.

ثانيا: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة)

يمثل الجدول مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة) لسنوات 2011، 2014، 2017.

الجدول رقم(07) نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين في الدول العربية خلال السنوات 2011، 2014، 2017

السنوات	2011	2014	2017
الإمارات العربية المتحدة	% 19	% 32	% 29
البحرين	% 16	% 35	% 31
الجزائر	% 4	% 14	% 11
الأردن	% 8	% 4	% 10
الكويت	% 40	% 26	% 27
مصر	% 1	% 4	% 6
العراق	% 5	% 4	% 2
السعودية	% 17	% 16	% 14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر الشمول العالمي:

The Global Findex Database.

الشكل رقم(12): مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة)

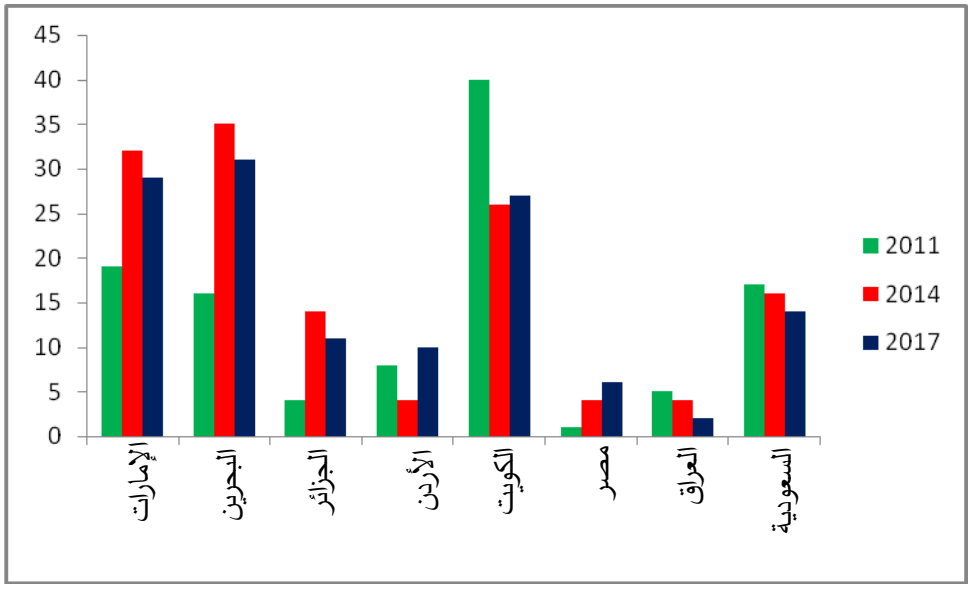

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر الشمول العالمي:

The Global Findex Database.

يبين الجدول رقم (07) والشكل رقم (12) مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة) خلال السنوات 2011، 2014، 2017 في بعض الدول العربية، فبالنسبة لسنة 2017، لسنة 2017 احتلت البحرين المرتبة الأولى بنسبة 31 % بعدما شهدت تذبذب في نسبة هذا المؤشر، حيث كانت سنة 2011، 16%، وفي سنة 2014 ارتفعت إلى 35 %، ثم تليها الإمارات العربية بنسبة 29 % سنة 2017 بعد أن كانت في سنة 2014، 32 %، ثم الكويت بنسبة 27 % سنة 2017، حيث كانت سنة 2014، 26 %، وسنة 2011 بلغت 40 %، ثم الدول العربية الأخرى (تونس، السعودية، الجزائر، الأردن، مصر والعراق) من نفس سنة 2017 على الترتيب: 18%، 14%، 11%، 10%، 6%، 2%.

ثالثا: مؤشر الافتراض في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة لأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة)

يعد الاقتراض مؤشرا هاما على مستوى الشمول المالي، ويعبر عن مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية التي تنعكس إيجابا على تحقيق النمو الاقتصادي يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين (اكبر من 15 سنة) من المؤسسات المالية الرسمية في بعض البلدان العربية.

الجدول رقم (08): نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية خلال السنوات 2011، 2014، 2017.

السنوات / الدول	2011	2014	2017
الجزائر	% 1	% 2	% 5
البحرين	% 22	% 21	% 17
الامارات العربية المتحدة	% 11	% 15	% 19
الأردن	% 4	% 14	% 17
الكويت	% 21	% 14	% 16
العراق	% 4	% 3	% 17
السعودية	% 2	% 12	% 11
مصر	% 4	% 6	% 6
لبنان	% 11	% 16	% 17
تونس	/	% 8	% 9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي:

The Global Findex Database.

الشكل رقم(13): مؤشر الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (اكبر من 15 سنة).

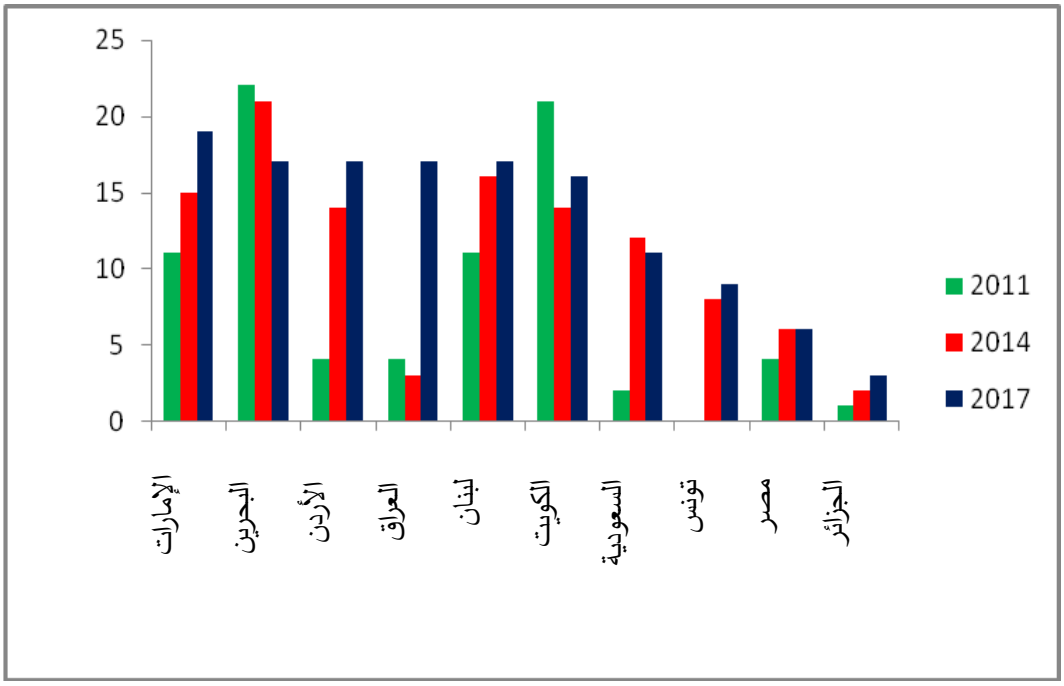

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر الشمول العالمي:
The Global Findex Database.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (13)، نسبة الاقتراض للبالغين مما تزيد أعمارهم عن 15 سنة، حيث ارتفعت بشكل طفيف في عام 2017 مقارنة ما كانت عليه في سنتي 2011، 2014، حيث تمركزت الإمارات العربية في المركز الأول بنسبة 19% في سنة 2017، بعدما كانت 15% و11 % على التوالي في 2014 و 2011، وتصنف: البحرين، لبنان، الأردن، من نفس السنة 17% في سنة 2017، ثم الكويت التي سجلت 16% في سنة 2017، بعدما كانت 14% في سنة 2014، و21% في سنة 2011، حيث سجلت الجزائر نسبة ضئيلة جدا بنسبة 5% سنة 2017 بعدما كانت 2% في سنة 2014 و 1% سنة 2011، مما استدعى ضرورة حتمية لتوسيع الاشتمال المالي فيها.

الفرع الثاني: نسبة الأفراد الذين لا يملكون حسابات في البنوك والمؤسسات المالية حسب الأسباب في الدول العربية خلال سنة 2017:

الجدول رقم (09): نسبة الأفراد الذين لا يملكون حسابات في البنوك حسب الأسباب في الدول العربية خلال سنة 2017:

الدول	بعد المؤسسات المالية	ارتفاع تكاليف الخدمات	عدم الثقة في المؤسسات المالية
الإمارات	% 3	% 4	% 9
الأردن	% 3	% 22	% 10
العراق	% 24	% 42	% 24
الجزائر	% 4	% 5	% 9
لبنان	% 0,5	% 11	% 7
فلسطين	% 2	% 10	% 6
ليبيا	% 6	% 16	% 13
مصر	% 5	% 13	% 4
موريتانيا	% 13	% 20	% 8
السعودية	% 4	% 9	% 3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:

The Global Findex Database.

من خلال موقع مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي هناك عدة أسباب لعدم امتلاك الأفراد حسابات في البنوك والمؤسسات المالية في الدول العربية والمتمثلة في: بعد المؤسسات المالية، ارتفاع تكاليف الخدمات وعدم الثقة في المؤسسات المالية، حيث يوجد اختلاف في بعض الدول العربية من ناحية هذه الأسباب، نلاحظ ان الدول العربية تعاني من انخفاض نسبة الافراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية، ففي العراق بلغت النسبة 24%بالنسبة لبعد المؤسسات المالية كأعلى نسبة بين الدول العربية، أما الامارات والاردن حققا أدنى نسبة 3%. اما بالنسبة للأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية في مؤسسات رسمية بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات، فالعراق حققت أعلى نسبة 42% و تليها الأردن، وأيضا حققت العراق أعلى نسبة لعدم امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية بسبب عدم الثقة في المؤسسات المالية ب24%.

المطلب الثالث: أسباب ومعوقات تطور الشمول المالي في الدول العربية

تعد الدول العربية من بين الدول التي تواجه عدة تحديات تعيق مسار تعزيز الشمول المالي، حيث لازالت بعيدة على تحقيق مستوى مقبول للشمول المالي، وفيما يلي توضيح لعقبات والمعوقات التي تحول دون نشر الشمول المالي في العالم العربي وآليات تحريره.

الفرع الأول: معوقات توسع وانتشار الشمول المالي في العالم العربي

يواجه مسار تعزيز الشمول المالي عدة تحديات وعراقيل تتمثل أهمها فيما يلي:

– عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئ للاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

– ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.[1]

– غياب تصنيف مالي وقانوني محدد للمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في الدول العربية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشراقي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة إشرافية مشكلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر، وتقيد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.[2]

الفرع الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي في العالم العربي:

تعزيز الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية في العالم العربي أصبح مطلبا ضروريا من أجل دعم مسار التنمية والتقليل من الفقر في ظل زيادة الاهتمام العالمي بتحقيق الشمول المالي، حيث تتعدد آليات تعزيز الشمول المالي والتي نذكر أهمها فيما يلي:

1– دعم البنية التحتية المالية: تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، لذلك يجب تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها.
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية.

---

[1] فلاق صليحة، حمدي معمر وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، الصادرة في ديسمبر 2019، ص 10.

[2] فلاق صليحة، حمدي معمر وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- توفير قواعد بيانات شاملة خاصة البيانات الائتمانية لأفراد ومؤسسات المصغرة.

2- تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية: تطوير نظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب مما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية، إضافة إلى ضرورة العمل على تطوير وتحسين تبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذا عبر الهاتف المحمول، وكذلك لتسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفعالية أعلى.[1]

3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء: لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والمصغرة والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء إلى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمام العملاء.

4- نشر الثقافة المالية: إن نشر الثقافة المالية يتطلب تضافر جهود أصحاب المصلحة من المستهلكين، المؤسسات المالية، الجهات الرقابية، وذلك من خلال الأخذ بآراء المستهلكين حول الخدمات المالية المقدمة، كما ينبغي على المؤسسات المالية توفير بيئة صالحة لحماية المستهلكين ويتعين على الجهات الرقابية توفير الإشراف والرقابة لضمان تلبية احتياجات المستهلكين والمؤسسات المالية وتعزيز الثقة في النظام القائم، وذلك من خلال تحليل شكاوى المستهلكين ودراسة اتجاهاتهم وممارسات السوق من خلال اكتشاف الممارسات والعوامل التي تضعف من ثقة المستهلك في السوق عند تقديم الخدمات المالية، كما يجب تثقيف العملاء الجدد مع مراعاة قلة خبرتهم في استخدامات الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم وذلك من خلال برامج تستهدف نوعية العملاء.[2]

[1] بن موسى محمد، قمان عمر، مرجع سبق ذكره، ص 14، 15.

[2] مفتاح غزال، مراد بركات، مرجع سبق ذكره، ص48-49

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيز

تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئات المختصة (البنك الدولي) أن الجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في الشمول المالي متأخرة عن بعض البلدان العربية، بحيث ينتمي إلى المجموعة الثانية عالميا، والتي تشمل كل من لبنان والأردن ودول المغرب العربي، وهي دول ذات معدلات شمول متوسطة، ولمعرفة الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر، سنقوم بدراسة الشمول المالي في الجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات.

المطلب الأول: تطور الشمول المالي في الجزائر

وفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، والجزائر على غرار الدول العربية تعاني من ضعف معدلات الشمول المالي، وفيما يلي سوف نتعرف على واقع الشمول المالي بها.

الفرع الأول: تحليل الشمول المالي في الجزائر

سنقوم بدراسة توضح تطور الشمول المالي في الجزائر بناءا على بعض المؤشرات وفق قاعدة بيانات البنك الدولي.

أولا: من جانب الطلب

1. مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فوق 15 سنة في الجزائر:

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين فوق 15 سنة في مؤسسات مالية خلال السنوات 2011 – 2014– 2017

الجدول رقم (10): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين (15 سنة فأكثر) في الجزائر

	المجموع			الإناث			الذكور		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة	%33,3	%50,5	%42,5	%20,4	%40,3	%29,3	%46,1	%60,9	%40,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول:

Global Findex Database.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الثلاث، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا من 33,3 سنة 2011إلى 50,5% سنة 2014، وسرعان ما تراجع عام 2017 إلى 42,4%، والسبب يعود أساسا إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة، والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

كما نلاحظ زيادة نسبة ممن يملكون حسابات من مؤسسات مالية رسمية من الذكور على نسبتهم من الإناث في الجزائر خلال سنة 2017، حيث بلغت 40,3% للذكور مقابل 29,3% بالنسبة للإناث من البالغين، أي أن هناك فجوة واسعة بين الإناث، مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على التمويل الشامل في الحصول على الائتمان في المؤسسات الرسمية في الجزائر إلى عدم امتلاك الأموال أو مصدرها، بالإضافة إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية.

2. مؤشر الاقتراض البالغين (فوق 15 سنة) اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية:

يعد مؤشر القروض ذا اهمية لقياس مستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائح المجتمع للاستفادة من المنتجات المالية، ويمثل الجدول التالي مدى اقتراض الافراد البالغين (15 سنة فما فوق) من المؤسسات المالية الرسمية وضعف الثقافة المالية.

الجدول رقم(11): نسبة الأفراد البالغين (فوق 15 سنة) الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية للسنوات: 2011- 2014 – 2017

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	% 1	% 2	% 05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

The little data book on financial inclusion world bank group, 2012, 2015,2018

نلاحظ من خلال الجدول رقم(11) أن نسبة الاقتراض للبالغين (أكبر من 15 سنة) الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية في الجزائر ضعيفة جدا، حيث لم تتعدى عتبة 05% في سنة 2017، إلا أن هناك ارتفاع طفيف، حيث كانت 1% سنة 2011 لترتفع إلى 2% سنة 2014 لتصل إلى 05% سنة 2017، وهذا راجع إلى نقص تبني استراتيجية الشمول المالي في الجزائر، ووضع شروط تعجيزية للحصول على القروض.

3. مؤشر الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين

يقيس هذا المؤشر مدى قيام الافراد البالغين (15 سنة فما فوق) بالادخار من المؤسسات المالية الرسمية، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم (12): الادخار من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة) للسنوات 2011، 2014، 2017

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	% 4	% 14,0	% 11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

The little data book on financial inclusion world bank group, 2012, 2015 ,2018

من خلال الجدول (12) يتبين لنا أن نسبة الادخار من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكبر من15 سنة) في الجزائر عرفت تذبذب نسب منخفضة، حيث كانت 4% سنة 2011 لترتفع إلى 14% سنة 2014، وتعود إلى الانخفاض سنة 2017 لتبلغ 11% وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ضعف الشمول المالي في الجزائر وخفض ثقة العملاء بالبنك.

ثانيا: من جانب العرض:

1. مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ:

يقيس هذا المؤشر مدى انتشار فروع البنكية في الجزائر لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات من 2011-2019.

الجدول رقم(13): مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2018، 2019)

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسبة	% 5,2	% 5,2	% 5,2	% 5,2	% 5,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:

Global Findex Database

نلاحظ من خلال الجدول أن انتشار الفروع البنكية في الجزائر مستقر، فالجزائر لا تملك إلا 05 فروع لكل 100 ألف بالغ خلال سنوات الدراسة، أي أن هناك ضعف في انتشار الخدمات في القطاع المصرفي، أي أن البنوك لازالت تعتمد على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات عبر الفروع البنكية المكلفة.

2. مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر

يقيس مدى استخدام ماكينات الصراف الآلي في الجزائر خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2018، 2019):

الجدول رقم(14): مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال السنوات 2011،2014،2017،2018،2019:

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسبة	% 6,10	% 7,50	% 9,34	% 9,54	% 9,64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:
Global Findex Database

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدل انتشار (ATMS) الصراف الآلي ضعيفة في الجزائر بالرغم من التحسن الملحوظ خلال السنوات، حيث ارتفع من 6,10% سنة 2011 إلى 9,64% سنة 2019، وهذا يوضح غياب مفهوم الشمول المالي في القطاع البنكي الجزائري.

3. مؤشر المقترضون من البنوك لكل 100 ألف بالغ:

يقيس هذا المؤشر نسبة المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر

الجدول رقم (15): المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر 2015-2019:

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة	% 44,25	% 39,19	% 40,64	% 45,18	% 50,33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:
Global Findex Database

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة المقترضون من البنوك التجارية خلال السنوات من 2015-2019 تعاني من تذبذب، حيث نلاحظ ان في سنة 2015 كانت 44,25 % لتنخفض الى 39,19% سنة 2016، لتعود الى ارتفاع خلال السنوات 2017-2018-2019 لتبلغ (40,64، 45,18، 50,33) على التوالي.

لمعرفة مستوى الشمول المالي في الجزائر وجب مقارنها مع بعض الدول المجاورة (تونس، المغرب، فرنسا) من خلال دراسة بعض المؤشرات.

الفرع الثاني: مقارنة بين الجزائر وبعض البلدان المجاورة :

للمقارنة بين الجزائر وبعض دول الجوار يجب المقارنة لبعض مؤشرات الشمول المالي بها، والجدول التالي يبين بعض هذه المؤشرات

الجدول رقم (16): مقارنة لبعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وبعض البلدان المجاورة لسنة 2017:

	نسبة (%) الأفراد فوق 15 سنة من مجموع الأفراد الذين:				
البلدان	**يملكون حسابات في مؤسسات مصرفية**	**يملكون حساب ادخار**	**يصلون إلى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول**	**يقترضون من مؤسسات مالية رسمية**	**يقترضون من الأفراد والعائلة**
الجزائر	% 42,5	% 11	% 2	% 05	% 18,6
تونس	% 37	% 18,3	% 4,1	% 9	% 31,7
المغرب	% 28,6	% 6,3	1,5	% 2,6	% 18
فرنسا	% 94	% 48,1	–	% 45,2	% 8,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

http://globalfindex.worldbouk.org

بمقارنة المؤشرات الواردة في الجدول (16) أعلاه، يبين تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة، ويظهر هذا التدني في مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول الى 2 % والذين يقترضون من مؤسسات مالية رسمية حيث وصل إلى 5% وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع تونس ب4,1%، بالنسبة إلى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف و17% للاقتراض من مؤسسات مالية الرسمية، كذلك بالنسبة إلى الذين يملكون حساب الادخار، حيث وصلت النسبة إلى 11% بالمقارنة مع فرنسا، فهي ضعيفة جدا حققت فرنسا 48,1%، بالإضافة إلى ذلك فإن عدد الوكالات البنكية في الجزائر ضعيف جدا بالمقارنة مع هذه الدول بمتوسط 5 وكالة لكل مئة ألف نسمة في الجزائر، و20,5 وكالة في تونس، وفي المغرب 24,5 وكالة، وهذا ما استدعى على الجزائر باتخاذ استراتجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي.

1 –مؤشر الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ:

يقيس هذا المؤشر نسبة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، وفيما يلي مقارنة لبعض دول الجوار ضمن هذا المؤشر.

الجدول رقم (17): مقارنة بين الجزائر وبعض البلدان في استخدام مؤشر الصراف الآلي خلال السنوات 2017، 2018، 2019:

السنوات	2017	2018	2019
الجزائر	9,34	9,54	9,64
تونس	29,69	30,72	–
المغرب	26,97	27,79	28,58
فرنسا	102,29	98,29	–

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي Global Findex Database

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ضعف انتشار ATMS في الجزائر بالمقارنة مع الدول المجاورة، حيث لم يتجاوز 9 مكينات لكل 100 ألف وهو معدل ضعيف بالمقارنة مع تونس التي حققت 30 مكينة لكل 100 ألف خلال سنة 2018، وكذلك المغرب 28,58 سنة 2019، أما فرنسا فقد حققت 102 ماكينة لكل 100 ألف بالغ خلال سنة 2017.

الشكل رقم(14): يوضح مقارنة بين الجزائر وبعض الدول باستخدام ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ

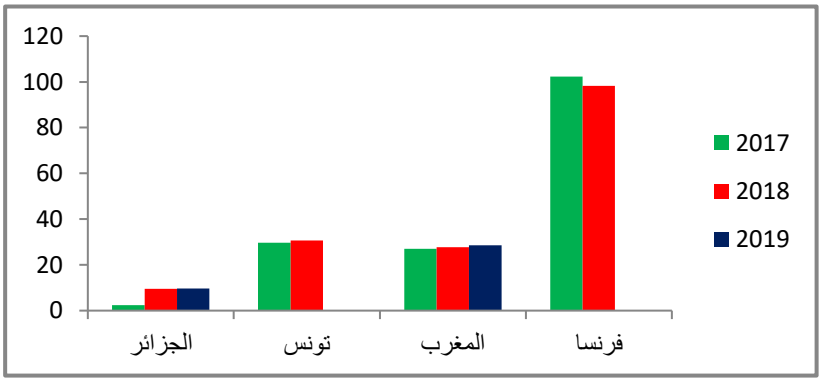

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(17)

1. جانب العرض:

أ) مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ:

يقيس هذا المؤشر انتشار الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ، والجدول التالي نتائج هذا المؤشر لمقارنة الجزائر مع بعض دول الجوار.

الجدول رقم (18): مقارنة بين الجزائر وبعض البلدان وفقا لمؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ خلال سنوات 2017، 2018، 2019:

السنوات	2017	2018	2019
الجزائر	% 5,2	% 05,2	% 5,2
تونس	% 26,69	% 23	-
المغرب	% 24,54	-	% 24,61
فرنسا	% 36	-	% 61’24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي العالمي:Global Findex Database

نلاحظ أن انتشار الفروع البنكية في الجزائر ضعيف، حيث لم يتجاوز 5 فروع لكل 100 ألف بالغ، خلال السنوات الثلاث 2017، 2018، 2019، بالمقارنة مع الدول المجاورة، تونس كانت 26,69%، المغرب 24,54% وفرنسا 36% خلال سنة 2017، أي أن هناك فرق كبير بين الجزائر والبلدان المجاورة، وهذا يعني أن الجزائر لا تزال تعتمد على الطرق التقليدية لتقديم الخدمات.

المطلب الثاني: معيقات وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

تواجه الجزائر صعوبات عديدة تعيق توسع الشمول المالي بها كضعف البنية التحتية، لذا وجب عليها إتباع سبل واستراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي.

الفرع الأول: معيقات توسع الشمول المالي في الجزائر.

رغم أن الجزائر من البلدان التي تسعى إلى تحقيق الشمول المالي، إلا انه يوجد الكثير من المعيقات التي تمنع توسع الشمول المالي في الجزائر، ومن بين هذه المعيقات ما يلي:

1- ضعف البنية المالية التحتية: نقصد بها ضعف المكونات الأساسية لها، والمتمثلة فيما يلي:

أ) عدم ملائمة البيئة التشريعية:

إن البيئة التشريعية التي تضم النشاط المصرفي في الجزائر لا تواكب التطورات الخاصة في الساحة المصرفية، ففي الدول المتطورة توضع القوانين مسبقا أي قبل حدوثها ما أعدت لأجله، أضف إلى ذلك عدم وجود قوانين تؤطر الصيرفة الإسلامية، بالرغم من وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال، وكذلك التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الإلكترونية، لإنجاح التجارة الإلكترونية.

ب) ضعف الشبكة المصرفية:

في سنة 2014، جاء قانون المالية ليعهد إلى بنك الجزائر مهمة جديدة تتمثل بالتحديد في ترقية وتنظيم الشمول المالي بالتركيز على تطوير بعد الانتشار المصرفي على المستوى الوطني، وهو ما

سمح بفتح وكالات بنكية جديدة وصح الاعتمادات لفتح بنوك خاصة ومكاتب تمثيل، لكن وبالرغم من فتح وكالات بنكية جديدة سنة 2018، إلا أن هذا النمو المتزايد في عدد المصارف لا يعني بالضرورة تحسن مستوى التغطية المصرفية، وهي منخفضة إذا ما توفرت بالمعدل العالمي أو معدل التغطية الخاص بالجزائر.

ج) وسائل الدفع وأنظمة التسوية:

توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية للسحب (CBR) لزبائنها، والبطاقات الدفع البنكية (CIB)، وهي تسمح لزبون البنك معين بالدفع والسحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن، بالإضافة إلى أنواع أخرى من البطاقات الإلكترونية التي تخصص لفئة خاصة من الزبائن وفق شروط معينة.

لكن للأسف، الواقع المصرفي والمالي يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له، لعدة أسباب أهمها ضعف البنية المالية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية.[1]

2-قواعد البيانات:إن مكاتب الاستلام الائتماني، التي كان معمول بها سابقا، لم تعد تؤدي دورها بالإضافة إلى انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية.

3- الخدمات التقليدية:هيمنة القطاع المصرفي العمومي أدت إلى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف منتجات متشابهة إن لم نقل نفسها، وتطبق نفس معدلات الفائدة، ماعدا بعض الحالات الاستثنائية التي تنفرد فيها المصارف الخاصة عن غيرها بخدمات نجدها مرتفعة التكلفة، وهو ما يعد استغلالا ماليا

4-نشر الثقافة المالية:يعرف الوعي المصرفي بان اعتياد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف، واعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد انتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي الظاهرة المتجذرة في الاقتصاد الجزائري وبعض البلدان الأخرى عكس دول الخليج التي تعرف مستويات عليا من الشمول المالي تترجمها نسبة تثقيف مالي مرتفعة.[2]

[1] Banque d'Algérie, Brochure sur l'inclusion financière, p 62, http://www.bank-of-algeria.de/pdf/inclusion7.pdf ; 15/05/2021, 17h:15

[2] عمار ياسين أوسياف، د. شافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر، الواقع، المعيقات والحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، شهر يونيو، ص 138-139.

الفرع الثاني: سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر

بناءً على ما التطرق إليه في هذا المطلب، يمكن القول أن للجزائر قاعدة رقمية يمكن البناء عليها لوضع إستراتجية وطنية للوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الشمول المالي الرقمي، بهدف مواجهة التحديات التي يمكن تواجه تحقيق ذلك وأهمها تطوير البنية التحتية الرقمية، والحكومة الالكترونيةّ، تحسين تنافسية القطاع المالي وتعزيز الثقافة المالية في المجتمع.

1. تطوير البنية التحتية الرقمية والحكومة الإلكترونية: تشمل البنية التحتية الرقمية توفر شبكة انترنت ذات تدفق عال منتشرة جغرافيا، والأجهزة التكنولوجية التي تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية وشركات الاتصالات، وأنظمة الحماية المالية الضرورية لضمان أمن وسرية المعاملات المالية، وكل هذه التكنولوجيات يتم استيرادها، كما يتطلب استخدام الكثير من الخدمات المالية الرقمية توفر الهوية الرقمية، وهذا يتطلب وجود خدمات أكثر تطورا للحكومة الإلكترونية، في الجزائر وبالرغم من توفر الهوية الرقمية إلا أن استخدامها على نطاق واسع غير متوفر بسبب التفاوت في رقمنة مختلف القطاعات الحكومية ولغياب الربط بينها.
2. تحسين تنافسية الصناعة المالية: يتطلب تطوير الخدمات المالية الرقمية المزيد من تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة والمزيد من الخدمات الرقمية التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية والمصارف والمؤسسات المالية، بالتالي يتطلب تحسين تنافسية الصناعة المالية في الجزائر تشجيع إنشاء شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم تلك الابتكارات من خلال توفير الإطار القانوني الذي يؤطر عملها ويوفر لها القبول الاجتماعي، وتشجيع المصارف على تحسين خدماتها بإدماج التكنولوجيات الرقمية وطرح منتجات مبتكرة، ونشير هنا أن الشمول المالي لا يعني فقط عمليات السحب والدفع وتحويل الأموال التي يقوم بجزء كبير منها حاليا دورا كبيرا للمصارف والمؤسسات المالية.[1]
3. التعليم (التثقيف) المالي: ويعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الشمول المالي، حيث يشير التثقيف المالي إلى العملية التي يقوم من خلالها الأفراد والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المصرفية والمفاهيم والمخاطر المالية، وذلك من خلال المعلومات والارشادات وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية لاتخاذ القرارات المدروسة والفعالة قصد تحسين أوضاعهم المالية.

[1] د. محمد شكرين، أزمة كوفيد 19، مرجع سبق ذكره ص 336-337.

ومن أجل تحقيق ذلك يتوجب إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التثقيف المالي والعمل على تقسيم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.[1]

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يتميز النظام المصرفي الجزائري بهيمنة القطاع العام، وهذا الأخير عادة ما يتميز بضعف الأداء وانعدام روح المبادرة، وهذا بدوره ينعكس على مستوى الشمول المالي ودرجة تطور الخدمات المالية.

المطلب الأول: التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية في الجزائر

يعود مشروع دمج التكنولوجيا الحديثة مع العمليات المالية في الجزائر إلى سنة 1995، بإنشاء الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك (SATIM)، والتي بدورها أسست سنة 1996 الشبكة النقدية المشتركة ما بين البنوك (RMI)، وفي سنة 2016، تعزز النظام المؤسسي للتكنولوجيا المالية بإنشاء تجمع النقد الآلي (GIE Monétique).

الفرع 01: خدمات السحب والدفع الإلكترونيين في الجزائر

استخدمت المصارف في الجزائر أجهزة السحب الآلية سنة 2005 باستخدام البطاقات البنكية، التي سبق الشروع في إصدارها ابتداءً من سنة 1997، أما عمليات الدفع الإلكترونية فتأخرت حتى سنة 2009. والجدول رقم (19) يبين تطور عمليات السحب والدفع في الجزائر للفترة 2016 – 2019

الجدول رقم (19): تطور عمليات السحب والدفع الإلكترونيين الخاصة بالمصارف (ماعدا بريد الجزائر) في الجزائر للفترة 2016–2019

السنوات	عدد أجهزة السحب الآلي	إجمالي عدد عمليات السحب	عدد أجهزة نهائي الدفع	العدد الإجمالي لعمليات الدفع
2016	1370	6868031	5049	65501
2017	1443	831070	11985	122694
2018	1441	8833913	15397	195898
2019	1621	9929652	23762	274624

المصدر: إحصائيات تجمع النقد الآلي، عبر موقعه على الانترنت:
http://giemonetique.dz/ar/active-retrait-sur-atm/

[1] طرشي محمد، أنساعد رضوان، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، العدد 01، المجلد 01، 2019، ص 132.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أعلاه، أن هناك ارتفاع في عدد عمليات لسحب والدفع الإلكترونيين خلال السنوات 2016، 2017، 2018، 2019، فقد كانت عمليات السحب في ارتفاع، حيث بلغت 6868031 عملية سحب سنة 2016، وارتفعت سنة 2019 إلى 9929652 عملية سحب، وهذا راجع إلى ارتفاع عدد أجهزة السحب، أما عمليات الدفع هي الأخرى كانت مرتفعة، حيث كانت 65501 عملية دفع سنة 2016، لترتفع إلى 274624 عملية دفع سنة 2019، وهذا راجع إلى زيادة عدد أجهزة الدفع النهائي.

1. الدفع عبر الانترنت:

أتيحت خدمة الدفع عبر الانترنت في الجزائر لأول مرة سنة 2016، استهدفت بداية القائمين على الفوترة كشركات توزيع الماء والكهرباء، الهاتف، التأمين، وبعض الإدارات، وفي سنة 2018 صدر قانون التجارة الإلكترونية، غير أن هذا النمط من الخدمات لم يلق الرواج.

الجدول رقم (20): تطور عدد عمليات الدفع عبر الانترنت (ما عدا بريد الجزائر) لمختلف القطاعات في الجزائر خلال السنوات 2016، 2017، 2018، 2019

السنوات	2016	2017	2018	2019
هاتف / اتصالات	3536	87286	138495	141552
النقل	388	5677	871	6292
التأمين	51	2467	6439	8342
الكهرباء والماء	391	12414	29722	38806
الخدمات الإدارية	0	0	1455	2432
بيع البضائع	0	0	0	0
العدد الإجمالي للعمليات	7366	107844	176982	202480
المبلغ الإجمالي للعمليات (مليون دج)	15,01	267,99	332,99	503,87

المصدر:

http://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أن عمليات الدفع عبر الانترنت لم تتم في قطاع بيع البضائع إطلاقا خلال السنوات 2016، 2017، 2018، 2019، بينما ارتفع عدد عمليات لدفع عبر الانترنت في القطاعات الأخرى تدريجيا أو على وجه الخصوص قطاع الاتصالات وقطاع الكهرباء والماء.

ونلاحظ ارتفاع في قيمة عمليات الدفع عبر الانترنت من 15,01 مليون دينار جزائري سنة 2016 إلى 503,87 مليون دينار جزائري سنة 2019، وهو مبلغ ضئيل جدا، وهذا راجع إلى ضعف ترويج القائمين عليها وضعف نشاط التجارة الإلكترونية الذي يقتصر فقط على التسويق الإلكتروني.

2. استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلى حساب مصرفي

يوضح الجدول الموالي نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت لولوج إلى حساب مصرفي في الجزائر، تونس، المغرب، فرنسا، خلال سنة 2017.

الجدول رقم (21): نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنت للوصول إلى حساب مصرفي خلال سنة 2017

البلدان	الجزائر	تونس	المغرب	فرنسا
النسبة	% 02	% 4,1	% 1,5	% 49,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:
Global Findex Database

إن نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلى حساب مصرفي في الجزائر لسنة 2017، هي 02 % بالمقارنة مع فرنسا التي حققت 49,1 % وهي نسبة أعلى بكثير، وفي تونس 4,1 % وهي نسبة مرتفعة قليلا من التي حققتها الجزائر، أما المغرب نسبة استخدام الهاتف المحمول والانترنت للوصول إلى حساب مصرفي هي 1,5 % وهي نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع هذه البلدان.

الشكل رقم(15): نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلى حساب مصرفي

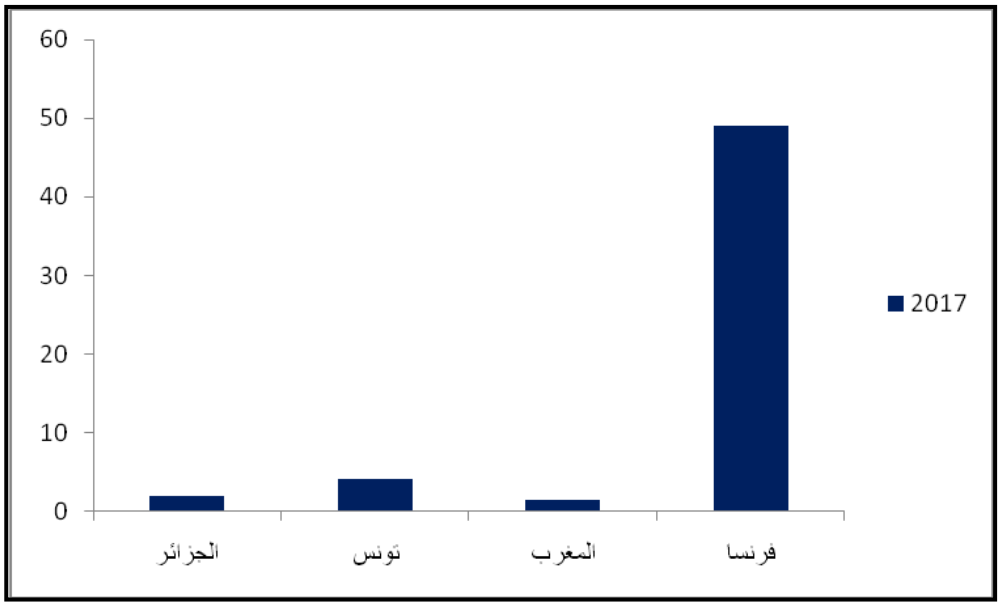

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

الفرع الثاني: استخدام التكنولوجيا المالية في الجزائر من خلال مؤشر Global Findex(الجزائر، تونس، المغرب، فرنسا) خلال السنوات 2014-2017

من أجل نوضح استخدام التكنولوجيا المالية في الجزائر تناول فيما يلي عرض لأهم المؤشرات ومقارنتا مع دول الجوار:

1. المدفوعات الرقمية:

يوضح الجدول التالي واقع المدفوعات الرقمية للبلدان خلال 2014-2017

الجدول رقم (22): نسبة استخدام المدفوعات الرقمية خلال السنوات 2014-2017

السنوات / البلدان	2014	2017
الجزائر	% 25,4	% 26
تونس	% 17	% 29,4
المغرب	-	% 16,7
فرنسا	% 92	% 92,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:
Global Findex Database

نلاحظ من خلال الجدول بأن الدول الأربع (الجزائر، تونس، المغرب، فرنسا) شهدت ارتفاعا فيما يتعلق بإجراءات عمليات مدفوعات الرقمية خلال الفترة 2014- 2017، نجد الجزائر ارتفعت ارتفاعا طفيفا من 25,4% سنة 2014 إلى 26% سنة 2017، كذلك تونس سنة 2017 من 17% ليرتفع إلى 29,4% سنة 2017، اما في فرنسا فقد حققت نسبة 92,2% لسنة 2017 في استخدام المدفوعة الرقمية.

الشكل رقم(16): نسبة استخدام المدفوعات الرقمية خلال 2014 – 2017

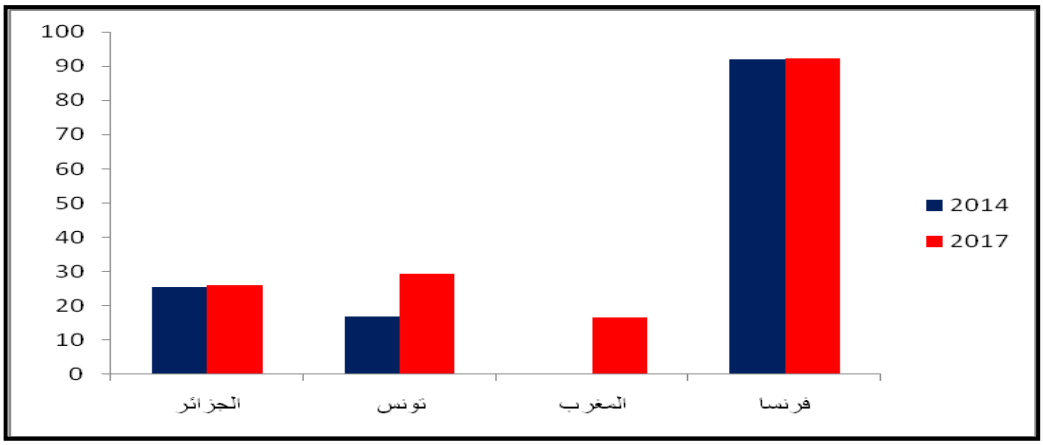

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (22)

3. الاقتراض بواسطة بطاقة الائتمان:

فيما يلي مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية عبر بطاقة الائتمان فوق 15 سنة للبلدان (الجزائر، تونس، المغرب، فرنسا) خلال الفترة 2014 – 2017

الجدول رقم (23): الاقتراض بواسطة بطاقة الائتمان فوق 15 سنة

السنوات / البلدان	2014	2017
الجزائر	%5,8	% 05
تونس	% 12	% 11,7
المغرب	–	% 2,6
فرنسا	% 43	% 45,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:
Global Findex Database

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن الجزائر حققت 5,8% نسبة 2014 من المقترضين بواسطة بطاقة الائتمان في حين انخفضت إلى 5 % (البالغين فوق 15 سنة)، وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع تونس 12% سنة 2014، 11,7% سنة 2017، أما المغرب فنسبة استخدام بطاقة الائتمان للبالغين فوق 15 سنة ضعيفة جدا خلال سنة 2017 وهي 2,6%، أما فيما يخص فرنسا كانت النسبة بها مرتفعة من 43% سنة 2014 إلى 45,2% سنة 2017، وهذا يعني أن البالغين فوق 15 سنة في الجزائر لا يلجؤون إلى استخدام بطاقة الائتمان للإقراض من المؤسسات المالية وذلك لعدم الثقة في هذه المؤسسات.

الشكل رقم (17): نسبة استخدام بطاقة الائتمان (فوق 15 سنة)

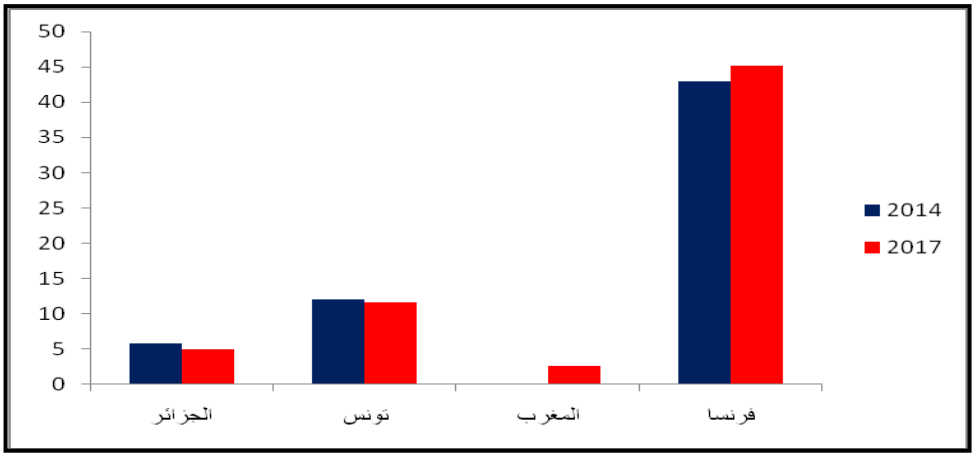

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (23)

4. استخدام حساب لدفع الفواتير الخدمات العامة:

يوضح الجدول الموالي مؤشر استخدام حساب مصرفي لدفع الفواتير في (الجزائر، تونس، المغرب، فرنسا) خلال سنة 2017.

الجدول رقم (24): استخدام حساب لدفع فواتير الخدمات العامة لسنة 2017

الدول	الجزائر	تونس	المغرب	فرنسا
النسبة	% 8,4	% 3,6	% 1,1	% 68,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:
Global Findex Database

نلاحظ أن استخدام حساب مصرفي لدفع الفواتير في الجزائر بلغ 8,4 % سنة 2017، أما تونس 3,6 % ، المغرب 1,1 % وفرنسا 68,1 % ، حيث أن الجزائر تتفوق على (تونس والمغرب) في نسبة استخدام حساب مصرفي لدفع الفواتير في المقابل هي ضعيفة جدا بالمقارنة مع فرنسا بنسبة 68,1 % .

الشكل رقم (18): نسبة استخدام حساب لدفع فواتير الخدمات العامة

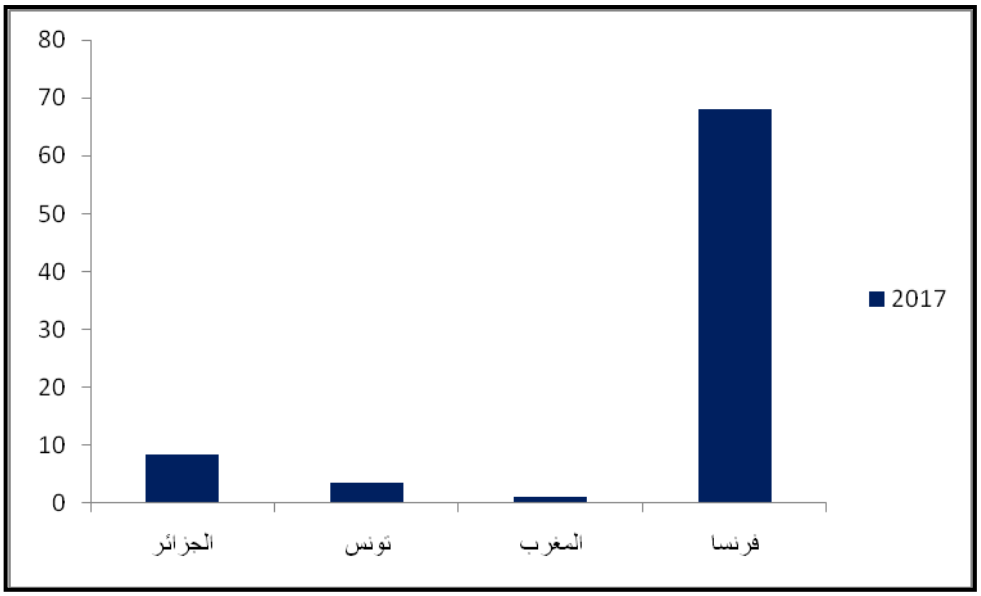

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (24)

المطلب الثاني: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى التأقلم مع التغيرات التي شهدتها الساحة البنكية الجزائرية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة أمام البنوك الأجنبية، ومن أجل تحقيق ذلك فإن البنك قد بذل مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق، وهذا للحفاظ على مكانته في السوق كبنك رائد في مجال العمل البنكي، سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كافة التراب الوطني، أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله.

الفرع 01: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لميلة

يعتبر مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مركز استغلال، أنشئ سنة 2003، ويضم ويشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا، موزعة عبر تراب الولاية، بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل سنة 2003، وهو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية للاستقلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى، ويكمن الدور الرئيسي للمجمع فيما يلي:

- يعتبر وسيط بين المديرية العامة لبنك بدر بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للاستغلال.
- يقدم الدعم التطبيقي للوكالات المشرف عليها.
- يقوم بعملية التنسيق بين مختلف الوكالات.
- الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة لها.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك BADR ميلة 2021/06/02 على الساعة 9:30

كما أن المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة أصبح يشرف على تسعة وكالات موزعة على دوائر الولاية كما يلي:

الجدول رقم (25): وكالات بنك التنمية الريفية لوكالة ميلة

الرقم	الوكالات	رمزها
01	وكالة ميلة	834
02	وكالة فرجيوة	673
03	وكالة شلغوم العيد	833
04	وكالة القرارم قوقة	837
05	وكالة وادي العثمانية	840
06	وكالة التلاغمة	841
07	وكالة وادي النجاء	842
08	وكالة تاجنانت	843
09	وكالة الرواشد	835

المصدر : www.badr.dz

يعتبر هذا المجمع الجهوي للاستغلال كوسيط بين الإدارة العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر العاصمة وبين وكالات التسعة المتواجدة في دوائر ولاية ميلة، باعتبار الوكالات مركز للربح، حيث يشكل المجمع الجهوي للاستغلال ووكالاته التسعة وحدة استغلال.

الفرع 02: الخدمات البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

يقدم المجمع الجهوي للاستغلال ميلة العديد من الخدمات وفيما يلي سنعرضها:

أولا: الصيغ التمويلية والقروض:

وهي أهم الخدمات بالنسبة للبنك، وتضم تشكيلة واسعة من القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل:

أ- **القروض الاستغلالية:** وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل، أي القروض التي لا تتعدى السنة، تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، التسبيقات على البضائع، الخصم التجاري، القرض الفلاحي الرفيق.

ب- القروض الاستثمارية: وهي عبارة قروض متوسطة أو طويلة الأجل، أي القروض التي تتعدى السنة، مثل القرض المتوسط الأجل الكلاسيكي، القرض الفلاحي التحدي، القرض الفلاحي الفيدرالي، القرض الايجاري، قرض طويل الأجل الكلاسيكي.

ج- القروض الخاصة: مثل القروض الموجهة للبناء الريفي،القروض الموجهة لتمويل السياحة، قرض الترقية العقاري.

د- القرض الرفيق: هو قرض موسمي مدته من سنة إلى سنتين قابل للتجديد، مدعم من الدولة، يشمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي.

- **المستفيدون من هذا القرض هم:** المزارعين والمربيين، على شكل فردي أو على شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات، المزارع النموذجية، المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.
- **المجالات التي يغطيها قرض الرفيق الموسمي:** اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية، اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية.

و-القرض الفيدرالي: موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في أنشطة تحويل الطماطم الصناعية، إنتاج الحليب، وحدات تصنيع العجائن، تغليف وتصدير التمور، وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين، تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتنميتها، إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية.

هـ- قرض تمويل السياحة: يمنح في إطار اتفاقية بين بنك البدر ووزارة السياحة من أجل مرافقة الاستثمار السياحي عن طريق قروض اللازمة لإنشاء وتطوير المشاريع السياحية كالسياحة الحموية، الصحراوية والجبلية.

ي- قروض المرقيين العقاريين: هو قرض استثماري ومتوسط الأجل، موجه إلى المرقيين العقاريين من أجل تمويل بناء المنشآت السكنية وكذا المحلات التجارية أو المهنية الملحقة بها والموجهة نحو البيع.

والتمويل يكون بنسبة 70% من تكلفة المشروع ويتراوح بين 50 مليون إلى 1 مليار دينار جزائري كحد أقصى.[1]

ثانيا: الحسابات البنكية:

وتشتمل على الحسابات بالدينار، الحسابات بالعملة الصعبة، حسابات التوفير، حسابات الودائع لأجل وسندات الصندوق.

1. **حسابات بالدينار:** يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي فتح حساب بنكي بالعملة المحلية بطريقة سهلة ومرنة يستحوذ تقديم نسخة عن بطاقة الهوية وشهادة القامة بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للشركات تقديم القانون الأساسي، السجل التجاري، ورقم التعريف الجبائي والإحصائي.

[1] مقابلة مع مندوبة ادارية من طرف بنك BADR ميلة 2021/06/02 على الساعة 9:42

المزايا:

- إيداع وسحب الأموال في أي وقت.
- الحصول على وسائل الدفع كالشبكات والبطاقات البنكية.
- متابعة العمليات على الحساب عن بعد.

2. **الحسابات بالعملة الصعبة:** يمكن لكل شخص يقدم بطاقة هوية وشهادة إقامة فتح حساب بنكي بالعملة الصعبة وذلك للاستفادة من المزايا التي يوفرها وهي:

- توطين واستلام الأموال من الخارج.
- الحصول على وسائل الدفع من خلال الصفر إلى الخارج.

3. **حسابات الادخار**: يقدم البنك لعملائه ثلاثة أنواع من حسابات الادخار، سواء كانت بفوائد أو بدون فوائد:

أ- دفتر التوفير LEB: متوفر بفوائد وبدون فوائد، حيث يسمح هذا الدفتر بحفظ الأموال بكل أمان دون تجميدها، أي مع إمكانية سحبها في أيوقت باستخدام البطاقة المجانية "توفير" مع متابعة الحساب عن بعد عن طريق الخدمة المجانية بدرنات.

ب- دفتر التوفير أشبال LEJ: وهو موجه لأطفال أو الشباب الذين تقل أعمارهم عن 19 سنة، ممثلين بوليهم القانوني بتقديم بطاقة الهوية أو شهادة الإقامة، يمكن أن يكون بفائدة أو بدون فوائد.

ج- دفتر التوفير فلاح LEF: يكون بفوائد أو بدونها وهو موجه بالأساس لفئة الفلاحين من أجل الاحتفاظ بكل أمان بأموالهم مع إمكانية السحب في أي وقت.

ثالثا: الخدمات الإلكترونية بنك BADR:

قطع بنك BADR شوطا كبيرا في مجال تطوير أدوات الدفع الإلكتروني وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1. **بطاقة البنكية لبنك BADR:**

1 بطاقة السحب والدفع C.I.B: وهي بطاقة ما بين البنوك للاستعمال داخل التراب الوطني، وتسمح لحاملها بالسحب من الموزعات الآلية للبنك أو الموزعات الآلية للبنوك الأخرى، تقدر مدة صلاحية هذه البطاقة بسنتين، وهي قابلة للتجديد التلقائي.

يقدم البنك نوعان من هذه البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية، تمنح البطاقة ما بين البنوك لحاملها عدة مزايا:

- الأمان والسرعة في المعاملات من خلال رقم سري شخصي.
- القيام بعمليات السحب طيلة أيام الأسبوع، بما فيها أيام العطل عبر جميع الموزعات البنكية.
- لقيام بعمليات الدفع وتسوية المشتريات لدى نقاط البيع المزودة ببطاقة البيعTPE.

2 بطاقة السحب والدفع C.B.R: وهي بطاقة كانت في بادئ الأمر خاصة للتعامل مع الموزعات الآلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لتصبح فيما بعد بطاقة السحب ما بين البنوك وهي تمنح لحاملها نفس مزايا بطاقة C.I.B.

3 بطاقة التوفير TAWFIR: وهي بطاقة للسحب أو التحويل من حساب التوفير المفتوح على مستوى البنك، فهي تسمح لحاملها السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى، بالإضافة لعمليات التحويل من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى، بالإضافة لعمليات التحويل من الموزعات الآلية لوكالات بنك BADR، تقدر صلاحية هذه البطاقة بسنتين.

من المزايا التي يستفيد منها حامل هذه البطاقة نجد:

- السحب من حساب التوفير من جميع الموزعات الآلية.
- التحويل من حساب الشيكات للزبون إلى حساب التوفير عبر الموزع الآلي لبنك BADR.
- الأمان والسرية في إتمام العمليات بوجود رقم سري.

4 لبطاقات الدولية ماستر كارد Master Card: وهي بطاقة للسحب والدفع بالعملة الصعبة تستعمل خارج التراب الوطني أو عبر الأنترنت، وهي نوعان، بطاقة ماستر كارد الكلاسيكية، وبطاقة ماستر كارد تيتانيوم، تمنح لحاملها العديد من المزايا من بينها:

- السحب من الموزعات الآلية في الخارج التي تحمل شعار ماستر كارد.
- تسديد المشتريات في الخارج من خلال أجهزة الدفع التي تحمل نفس الشعار.

5 بطاقة الأعمال Card Affaires: وهي بطاقة ما بين البنوك، للسحب والدفع داخل الوطن، موجهة للمهنيين والمؤسسات من أجل تغطية مختلف نفقاتهم مثل دفع الفواتير.

2. خدمة BADR on line:

خدمة البنك الإلكتروني "e.banking" وهي خدمة مجانية موجهة إلى زبائن البنك من الأفراد والمؤسسات، وتسمح بتسيير مجموعة الحسابات عن طريق الحاسب سبعة أيام على سبعة، 24 ساعة على 24 ساعة، أين يتم إعطاء الزبون اسم مستخدم وكلمة عبور اللذان يتيحان له الدخول إلى الموقع الالكتروني الخاص بالخدمة.

3. خدمة BADR SMS:

وهي خدمة أطلقت حديثا، حيث يتواصل البنك مع عملائه من خلال الرسائل النصية بالهاتف المحمول لإعطاء معلومات آلية عن الرصيد، وعن العمليات التي تتم على الحساب كالدفع والسحب.

4. خدمة الدفع بالانترنت E.paiement:

تسمح للزبائن حاملي البطاقة ما بين البنوك بالقيام بالمعاملات عن بعد، دون التنقل إلى وكالات البنك، ومن أي مكان كان، حيث يستفيد من هذه الخدمة كل حاملي البطاقات البنكية.

5. خدمة التوطين المسبق لعملية التجارة الخارجية:

وهي خدمة الخاصة بالمؤسسات، وهي موجهة لمعالجة الإلكترونية لعمليات القرض المستندي والتحويلات الحرة، حيث يمكن للمؤسسة التسجيل في الموقع الإلكتروني للبنك للحصول على اسم المستخدم وكلمة السر التي تمكنها من طلب خدمة التوطين البنكي عن بعد بإرسال الوثائق الخاصة بملف عمليات التجارة الخارجية إلكترونيا عبر الانترنت، ما يضمن ربح الوقت وتخفيض التكاليف.

رابعا: خدمات التأمين البنكي Bank assurance

يهدف إلى تنويع تشكيلة خدماته، قام البنك بعقد شراكة مع مؤسستين للتأمين من أجل تسويق خدمات التأمين لصالح زبائنه، وتتمثل في:

1 التأمينات الفلاحية: لصالح الفلاحين والمستثمرات الفلاحية ضد المخاطر المتعددة التي تصيب محاصيلهم، كالحرائق، البرد، وكذا تأمين الحيوانات ومعدات الإنتاج الفلاحية.

2 التأمين على الممتلكات: ضد الكوارث الطبيعية والمخاطر الأخرى.

3 التأمين على الأشخاص: كخدمات التأمين الصحي على الأشخاص، تأمين السفر، الحوادث الفردية والتأمين على الأطفال المتمدرسين...[1]

الفرع 03: تطور البطاقات الإلكترونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة BADR خلال السنوات 2016- 2020:

خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة، تحصلنا على المعلومات المقدمة في الجداول التالية:

الجدول رقم (26): يوضح عدد البطاقات المطلوبة سنة 2016 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

Monetique	البطاقة المطلوبة 2015/12/31	الهدف	البطاقة المطلوبة 2016/12/31	الهدف المحقق
Vente de carte monetique	2541	1388	1035	%74,57

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هناك انخفاض في عدد البطاقات المطلوبة من سنة 2015، كانت 2541 بعدما كان الهدف هو تحقيق 1388، ولكن سنة 2016 وصل عدد البطاقات المطلوبة هو 1035 البنك حقق نسبة 74,57%، والذي يحسب بالعلاقة التالية(عدد البطاقات في سنة

[1] مقابلة مع مندوبة ادارية من بنك BADR ميلة 2021/06/03 على الساعة 10:33

2016/الهدف2016 في100) أي أنه حقق أقل مما كان يتوقعه، وهذا راجع إلى عدم تشجيع البنك لعملائه على استخدام هذه البطاقات، وعدم القيام بالعمليات التحسيسية

الجدول رقم (27): يوضح عدد البطاقات المطلوبة لسنة 2017 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

Monétique	البطاقات المطلوبة 2016/12/31	الهدف 2017	البطاقات المطلوبة 2017/12/31	نسبة تحقيق الهدف
Vente de carte monétique	1035	1219	1748	%143,40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال ميلة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27) أن عدد البطاقات المطلوبة ارتفعت من 1035 سنة 2016 إلى 1219 سنة 2017، بعد ما كان البنك يطمح إلى إعطاء 1219، إلا أنه قام بمنح 1748 سنة 2017، بنسبة تحقيق الهدف بلغت 143,40%، وهذا يعني أن البنك حقق نسبة جيدة في منح البطاقات سنة 2017.

الجدول رقم (28): يوضح عدد البطاقات المطلوبة لسنة 2018 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

Monétique	البطاقات المطلوبة 2017/12/31	الهدف لـ 2018	البطاقات المطلوبة 2018/12/31	نسبة الهدف المحقق
Vente de carte monétique	3001	5438	4328	%79,59

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال ميلة

من الجدول رقم (28)، نلاحظ أن عدد البطاقات المطلوبة في 2017، كانت 3001 وارتفعت إلى 5438 سنة 2018، وكان هدف البنك الوصول إلى منح 4328 بطاقة سنة 2018، إلا أنهم لم يحققوا هذا الهدف، وكانت نسبة تحقيق الهدف هي 79,59% ، وهذا راجع إلى عدم استخدام البطاقات من طرف العملاء وعدم ثقتهم في البنك.

الجدول رقم (29): يوضح عدد البطاقات المطلوبة خلال سنة 2018 –2019 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

Vente de produits monétique	عدد البطاقات المطلوبة 2018/12/31	عدد البطاقات المطلوبة 2018	عدد البطاقات المطلوبة 2019	التوقعات 2019	معدل تحقيق الهدف
CIB/CBRI/GOLD	6913	2809	1150	1970	% 58
Card tawfir	2158	801	397	750	% 63
Mastrecard	0	0	0	20	% 0
المجموع	9071	3610	1547	2740	% 56

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من المجمع الجهوي للاستغلال ميلة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان عدد البطاقات CIB/CBRI/GOld قد انخفض من 2809 لسنة 2018 إلى 1150 سنة 2019 بمعدل 58 % أما بالنسبة لبطاقات التوفير أنخفض كثيرا من 801 سنة 2018 إلى 397 سنة 2019 بعدما كان متوقع 750 بطاقة بنسبة 63% أما بطاقات MASTRECARD لم تكن أية بطاقات خلال سنوات 2018–2019بنسبة0%

الجدول رقم (30): يوضح عدد البطاقات المتداولة خلال سنة 2018–2019 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة

Cartes en circulation	عدد البطاقات المتداولة 2018/12/31	عدد البطاقات المتداولة 2019/12/31	التفاوت 2019/2018	التوقعات 2019	معدل تحقيق الهدف
CIB/CBRI/GOLD	4602	5329	637	5952	89.53
TAWFIR	1172	1437	265	2059	69.79
MASTARCARD	0	0	0	13	0.00
المجموع	5864	6766	902	8024	84.32

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال ميلة

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان عدد البطاقات المتداولة قد ارتفع من 4502 سنة 2018 الى 5329 سنة 2019 تقريبا حقق ما كان متوقع 5952 بالنسبة لبطاقات CIB/CBRI/GOLDبمعدل 89.53 بالمئة اما بطاقات TAWFIRارتفع من1172 سنة 2018 الى 1437 سنة 2019 ولم

يحقق التوقع المطلوب الذي كان 2059 بمعدل تحقيق الهدف قدره 69.79 بالمئة اما بالنسبة لبطاقات MASTARCARD لم تكن هناك اي بطاقات خلال سنة 2018 –2019 بمعدل 0.00 بالمئة

.

الجدول رقم(31): يوضح عدد البطاقات المطلوبة لسنة 2019 – 2020 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة

الوكالات	البطاقات المطلوبة							
	الإنجازات في 2019/12/31		الإنجازات في 2020/12/31		الهدف		معدل تحقيق الهدف	
	CIB/CBRI/Gold	Tawfir	CIB/CBRI/Gold	Tawfir	CIB/CBRI/Gold	Tawfir	CIB/CBRI/Gold	Tawfir
فرجيوة 673	141	13	119	20	109	49	% 109	% 41
شلغوم 833	136	29	75	19	122	100	% 62	% 19
ميلة 834	229	37	175	33	96	55	% 182	% 60
الرواشد 835	28	23	53	57	64	60	% 83	% 96
القرارم 837	32	38	105	130	96	73	% 109	% 178
العثمانية 840	172	40	121	50	90	92	% 135	% 54
التلاغمة 841	128	54	109	61	132	78	% 83	% 78
واد النجا 842	90	64	161	99	110	73	% 146	% 136
تاجنانت 843	194	99	195	171	102	82	% 190	% 209
الإجمالي	1150	397	1113	641	920	662	% 121	% 97

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من المجمع الجهوي للاستغلال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تحسن ملحوظ في استخدام هذه البطاقات في كل وكالات التابعة لمجمع الاستغلال ميلة، حيث نلاحظ أنه بالنسبة لبطاقات Tawfir ازداد من 397 بطاقة سنة 2019 إلى 641 سنة 2020، أي أنه حقق معدل أعلى مما هو متوقع عليه بنسبة 97%، أما فيما يخص بطاقات (CIB / CBRI / Gold) نلاحظ انخفاضا طفيفا بين 1150 سنة 2019 إلى 1113 سنة 2020، حيث أنه كل الوكالات حقق معدل اكبر مما هو متوقع عليه والبعض الآخر أقل بالنسبة لبطاقات (CIB / CBRI / Gold)، بحيث نلاحظ أن وكالة تاجنانت حققت أعلى نسبة بالنسبة لبطاقات (CIB / CBRI / Gold) بـ 190 % وهي نسبة أعلى مما هو متوقع كذلك بالنسبة لبطاقات التوفير 209% وهي نسبة عالية بالمقارنة مع الوكالات الأخرى، كذلك وكالة ميلة حققت معدل 182% أكبر مما هو متوقع بالنسبة (CIB / CBRI / Gold) و 60% لبطاقات التوفير، ويعود السبب في هذا التحسن إلى تشجيع البنك عملاءه على استخدام الوسائل الحديثة من أجل القيام بالعمليات البنكية، وكذا القيام بالأيام التحسيسية.

جدول رقم (32): البطاقات المتداولة لسنة 2019-2020 لبنك الفلاحة و التنمية الفلاحية ميلة

الوكالات	البطاقات المتداولة							
	الإنجازات 2019/12/31		الإنجازات في 2020/12/31		الأهداف		معدل تحقيق الهدف	
	CIB / CBRI Gold	Tawfir	CIB / CBRI/ Gold	Tawfir	CIB / CBRI/ Gold	Tawfir	CIB / CBRI/ Gold	Tawfir
فرجيوة 673	359	112	505	123	160	51	% 316	% 240
شلغوم 833	567	156	744	190	304	58	% 245	% 330
ميلة 834	1559	99	1733	129	384	80	% 951	% 161
الرواشد 835	233	76	287	120	32	32	% 897	% 375
القرارم 837	597	304	594	313	234	128	% 254	% 245
العثمانية 840	612	109	650	290	321	45	% 203	% 643
التلاغمة 841	499	217	601	280	208	80	% 289	% 350
واد النجاء 842	411	232	492	249	102	96	% 480	% 259
تاجنانت 843	492	132	959	609	422	324	% 227	% 188
الإجمالي	5329	1437	6565	2303	2167	894	% 303	% 258

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من المجمع الجهوي للاستغلال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هناك تحسن ملحوظ في استخدام البطاقات في كل الوكالات التابعة لمجمع الاستغلال ميلة، حيث ازداد عدد البطاقات لمتداولة، بالسنة لبطاقات Tawfir من 1437 سنة 2019 إلى 2303 سنة 2020، أما بطاقات CIB/ CBRI/ Gold من 5329 سنة 2019 إلى 6565 سنة 2020، إذ أن كل الوكالات حققت معدل أعلى مما هو متوقع فيما يخص البطاقات المتداولة بنسبة 303% بالنسبة لبطاقات (CIB، CBRI، Gold) و258 بالنسبة لبطاقات Tawfir، ونجد وكالة العثمانية حققت أكبر نسبة 643% بالنسبة لبطاقة التوفير، أما وكالة الرواشد فتأتي بعد وكالة العثمانية بالنسبة لبطاقات التوفير بنسبة 375%، وبالنسبة لبطاقات CIB/ CBRI/ Gold فقد حققت أعلى نسبة بـ 897%، ويرجع هذا التحسن إلى تخفيض البنك لساعات العمل، وتشجيع عملاءه لاستخدام الوسائل الحديثة من أجل القيام بالعمليات البنكية.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الفصل، تبين أنه ازداد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية في العالم والدول العربية، من خلال إسهاماتها في تعزيز الشمول المالي وتسهيل وصول الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع، إلا أن غالبية الدول العربية لازالت بعيدة عن تحقيق مستويا شمولي مالي مقبول، والجزائر من بين هذه الدول، وبالرغم من كل المجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر والذي يلعب بنك الجزائر دورا رئيسيا إلا أنه لا يزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع، عن طريق الجهود والسياسات المبذولة في سبيل تحسين صناعة التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي.

خاتمة العامة

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة إلقاء نظرة شاملة حول واقع الشمول المالي في الجزائر، وان تحقيق هذه الأخيرة لا يكون إلا من خلال تطوير الخدمات المالية إتاحة فرصة الاستفادة منها لكل فئات المجتمع وخاصة ذوي الدخل المنخفض، لذا كان ضرورة حتمية على الجزائر ان تدخل مجال التكنولوجيا المالية في تفعيل العديد من الخدمات المالية مما يجعلها أكثر سهولة و أقل تكلفة ووصولها لكافة شرائح المجتمع بعدل ومساواة، والذي يسمح بتعزيز الشمول المالي.

اختبار الفرضيات

- تعزيز الشمول المالي يساهم في تقريب الخدمات المالية خاصة للفئات البعيدة (الفئات الساكنة في المناطق الريفية) والتي تعتبر أكبر الفئات المهمشة والمقصات من الخدمات المالية (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى).
- يسمح استخدام التكنولوجيا المالية في تسهيل وتسريع المعاملات المالية، مما يساهم في وصولها لكافة فئات المجتمع وبأقل تكلفة مما يعزز الشمول المالي (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية).
- تعتمد البنوك الجزائرية في تقديم الخدمات المالية على الطرق التقليدية ونقص الاعتماد على التكنولوجيا المالية، وهذا ما اضعف مستوى الشمول المالي بها(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة)

ومن خلال دراستنا توصلنا الى النتائج التالية:

- يهدف الشمول المالي إلى تعميم الخدمات المالية وضمان وصولها لكافة فئات المجتمع بجودة عالية وتكاليف منخفضة.
- التكنولوجيا المالية هي كل اختراع وابتكار يعتمد على التطور التكنولوجي لتطوير القطاع المصرفي، وهذا بتوفير خدمات تتميز بالتكلفة المنخفضة، السهولة والسرعة.
- غياب مفهوم الشمول المالي في استراتيجيات التوسع لدى البنوك الجزائرية، واعتمادها على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات المالية عبر الفروع البنكية المكلفة.
- صنفت الجزائر ضمن الدول متوسطة الشمول المالي من جهة الطلب على الخدمات حسب مؤشر Global Findex، لكن من خلال المؤشرات التي تقيس الشمول المالي من جانب العرض، لوحظ ضعف شديد على مستوى انتشار الفروع البنكية مقارنة بالدول الجوار.
- الغياب الجزئي للمالية الرقمية والتوجه لاستعمال الهواتف المحمولة كموفر للخدمات المالية في البنوك الجزائرية، وذلك من خلال عدم تمكين المستخدمين للوصول إلى المعلومات الخاصة بحسابه والقيام بالمعاملات المالية.

– ضعف البنية التحتية البنكية وغياب النظرة التسويقية الحديثة (الاهتمام بقاعدة الهرم من الفقراء ومحدودي الدخل) لدى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية واقتصار تعاملاتها مع الحكومة والمؤسسات الكبرى وفقط.

– ضعف معدلات الانتشار البنكي ونقاط بيع الخدمات المالية وهذا ما يتجسد في الضعف الشديد لـ (ATMS)، والبطاقات البنكية، إضافة إلى عدم وجود خدمات مالية بديلة كالمالية الإسلامية.

التوصيات

– العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني، وذلك من خلال فتح وكالات في المناطق المستبعدة ماليا لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع.

– تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.

– تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة الفروع والمصارف ومقدمي الخدمات المالية، بالإضافة إلى إنشاء نقاط الوصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف الذكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية ...

– ابتكار خدمات مالية تناسب جميع فئات المجتمع بحسب طلبهم وحاجتهم اليها.

– التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية Digital Financial Services.

– الاستفادة من تجارب الدول التي تبنت استراتيجية الشمول المالي، ومواكبة التطور التكنولوجي المالي للوصول للخدمات المالية وتطبيقها في الجزائر.

– الاستثمار في الشباب وهوسهم بالتكنولوجيا، هذه الميزة يمكن الاعتماد عليها في نشر الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة.

– فتح المجال امام الصيرفة الإسلامية حيث وجد أن المصارف الإسلامية تعمل على تعزيز الشمول المالي، باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية لاعتقادات دينية.

افاق الدراسة:

كآفاق مستقبلية لهذه الدراسة، نجد ان هذه الأخيرة فتحت مجالا لدراسة الموضوع من خلال:

– الشمول المالي في الجزائر ودور التثقيف المالي في تعزيزه.

– اثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المذكرات والرسائل:

1- بن الساسي سهير، بوالطبخ نجود، دور الصناعة التكنولوجية المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة لنسيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل (الجزائر)، لسنة 2019-2020، ص 11.

2- حنين محمد عدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية اتجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، الصادرة في: مارس 2017، ص 23.

3- محمد المغربي، ثريا محمد الحسين، ثورة التكنولوجيا المالية، تقرير الحلقة الرابعة سيمنار شباب باحثين، ورقة مقدمة ضمن فعاليات العلمية لمعهد التخطيط القومي العام الأكاديمي، 2020/2019، ص 08.

4- ماجد محمود محمد أبو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر، -غزة- فلسطين، الصادرة في 2016، ص21.

المجلات:

1- أحمد محمد، أحمد محمد عبد الحي نور الدين، وآخرون، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الصادرة في 2019، كلية التجارة، عين الشمس، مصر، ص 43.

2- آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، الصادرة في سبتمبر 2018 (الجزائر)، ص 748.

3- بن عيشونة رفيقة، قادري صورية، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 02، المجلد 06، خميس مليانة، 2021،ص726 .

4- بن موسى اعمر، علماوي أحمد، التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية، دراسة تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 186 .

5- د. محمد شكرين، أزمة كوفيد 19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، العدد 01 الخاص (الجزء 01)، المجلد 12، جانفي 2021، ص 336 -337

6- ديفيد باركر، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار، مجلة الأيام، العدد 10559، 05 ديسمبر 2017، ص 12.

7- ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، المجلد 04، جامعة الجزائر، 2020، ص 195

8- رشا عودة لفتة، سالم عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وهوة الخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11، العدد 01، الصادرة في سنة 2019، كلية مدينة العلم الجامعة، العراق، ص 83

9- زيد أيمن، بوذراع أمينة، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار تجربة المصارف الثلاثة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، كلية لعلوم الاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 04، 2018/06/20، سنة 2018، ص 145

10- عريف عبد الرزاق، واقع الاشتمال المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 06، العدد 04، الصادرة في ديسمبر 2019، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، ص200

11- عمار ياسين أوسياف، د. شافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر، الواقع، المعيقات والحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، شهر يونيو، ص 138-139

12- فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، لسنة 2020، جامعة الجلفة، الجزائر، ص474

13- فلاق صليحة، حمدي معمر وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، الصادرة في ديسمبر 2019، ص 10

14- مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية القانونية والاقتصادية، العدد 08، المجلد 02، 2018، ص 92

15- محمد بوطلاعة وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته، الأردن والجزائر نموذجان مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، الصادرة في جوان 2020، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص145

17- صليحة خلاف، سامية شارفي، دور الصناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، المجلد 21، العدد 01، الصادرة في جوان 2020، ص 307-308

19- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول في تحقيق التنمية، تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، الصادرة في 2018، جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)، ص 108-109

20- طرشي محمد، أنساعد رضوان، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، العدد 01، المجلد 01، 2019، ص 132

21- وهيبة عبد الرحيم وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الآفاق، العدد 02، المجلد 04، 2019، ص 36

الملتقيات والمؤتمرات

1- أمانة مجلس محافظ المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015، ص03

2- بختة الطاهر، عقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول ، تجارب بعض الدول العربي، الملتقى الوطني حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر كآلية لدعم التبعية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، جامعة مستغانم

4- حدادي عبد اللطيف برادي أحمد، التكنولوجيا المالية بين ضخامة المفهوم وجسامة المخاطر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا لمالية، تحديات النمو والمنافسة، يومي: 17-18 أفريل 2018، المركز الجامعي تمنراست، ص 07

5- جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية صندوق النقد العربي، 2018، ص 05

6- مفتاح غزال، مراد بركات، الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المركز الجامعي نور البشير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 48

7- محمد بوعقلي، دراسة تطبيقية للدول العربية وفقا لمؤشرات الشمول المالي باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم: 26 سبتمبر 2019، ص 05

8- نصيرة زعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم: 26 سبتمبر 2019، ص 03-04

9- كمال معيوف، قدوري عبد القادر، التثقيف المالي المدخل الاستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية، -دراسة حالة مصر-، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقدة يوم: 26 سبتمبر 2019، ص12

المواقع الإلكترونية:

1- متوفر على:

http://www.albankaldwali.org/01/topic/finanialinclusion/overview

بتاريخ: 2020/05/23 على الساعة 11:23

2-Banque d’Algérie, « Brocheur sur l’inclusion financière », P 01-02

http://www.bank-of-algeria.d3/pdf/inclusion7.pdf consulté le: 15/04/2020.

3-http://www.worldbank.org/globalfindex في 2021/04/17 على 17:2

4-John Schindler, Fintech and financial innovation : divers and depch, finance and economics discussion, series 7, sep, P¨02, online: http://paperson.com/sol3/papeers.cfm?

5- تقرير بيرفورت 2016، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تاريخ الإطلاع: 2021/05/13، على الرابطhttp://www.wamda.com

ملاحق

الملحق رقم 01: البطاقات المطلوبة سنة 2016 لبك الفلاحة والتنمية ميلة

Monétique	cartes commandées au 31/12/2015	obj de vente 2016	carte commandées au 31/12/2016	taux de réalisation
vente de carte monétique en NBR	2541	1 388	1035	74,57%

الملحق رقم 02: البطاقات المطلوبة سنة 2017 لبنك الفلاحة والتنمية ميلة

Monétique	cartes commandées au 31/12/2016	obj de vente 2017	carte commandées au 31/12/2017	taux de réalisation
vente de carte monétique en NBR	1035	1 219	1748	143,40%

الملحق رقم 03: البطاقات المطلوبة سنة 2018 لبنك الفلاحة والتنمية ميلة

Monétique	cartes commandées au 31/12/2017	obj de vente 2018	carte commandées au 31/12/2018	taux de réalisation
vente de carte monétique en NBR	3001	5438	4328	79,59%

الملحق رقم 04: البطاقات المطلوبة سنة 2019 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

VENTE DE PRODUITS MONETIQUE	Nbre cartes commandées au 31/12/2018	Nbre cartes commandées en 2018	Nbre cartes commandées en 2019	Prévision de commande en 2019	taux de réalisation
CIB / CBRI / GOLD	6 913	2 809	1 150	1 970	58%
CARTES TAWFIR	2 158	801	397	750	53%
MASTERCARD	0	0	0	20	0%
TOTAL CARTES COMMANDEES	9 071	3 610	1547	2 740	56%

الملحق رقم 05: البطاقات المتداولة لسنة 2019 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

CARTES EN CIRCULATION	Nbre cartes actives au 31/12/2018	Nbre cartes actives au 31/12/2019	Variation 2019/2018	Prévision de cartes actives en 2019	taux de réalisation
CIB / CBRI / GOLD	4 692	5 329	637	5 952	89,53%
CARTES TAWFIR	1 172	1 437	265	2 059	69,79%
MASTERCARD	0	0	0	13	0,00%
TOTAL CARTES EN CIRCULATION	5 864	6 766	902	8 024	84,32%

الملحق رقم 06: البطاقات المطلوبة لسنة 2020 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

Cartes commandées									
GRE	INDICE	Réalisations au 31.12.2019		Réalisations au 31.12.2020		OBJECTIFS		Taux de Réalisation des objectifs	
		CIB /CBRI /GOLD	Tawfir	CIB /CBRI /GOLD	Tawfir	CIB /CBRI /GOLD	Tawfir	CIB /CBRI /GOLD	Tawfir
55	673	141	13	119	20	109	49	109%	41%
	833	136	29	75	19	122	100	62%	19%
	834	229	37	175	33	96	55	182%	60%
	835	28	23	53	58	64	60	83%	96%
	837	32	38	105	130	96	73	109%	178%
	840	172	40	121	50	90	92	135%	54%
	841	128	54	109	61	132	78	83%	78%
	842	90	64	161	99	110	73	146%	136%
	843	194	99	195	171	102	82	190%	209%
Total GRE		1150	397	1113	641	920	662	121%	97%

63

الملحق رقم 07: البطاقات المتداولة لسنة 2020 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

63

cartes en circulation

GRE	INDICE	Réalisations au 31.12.2019		Réalisations au 31.12.2020		OBJECTIFS	
		CIB /CBRI /GOLD	Tawfir	CIB /CBRI /GOLD	Tawfir	CIB /CBRI /GOLD	Tawfir
55	673	359	112	505	123	160	51
	833	567	156	744	190	304	58
	834	1 559	99	1733	129	384	80
	835	233	76	287	120	32	32
	837	597	304	594	313	234	128
	840	612	109	650	290	321	45
	841	499	217	601	280	208	80
	842	411	232	492	249	102	96
	843	492	132	959	609	422	324
Total GRE		5329	1437	6565	2303	2167	894